

الكوكبة

Globalization

دكتور/ اسماعيل صبرى عبد الله
وزير التخطيط الأسبق

محاضرة أقيمت في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع
خلال الموسم الثقافى لعام ١٩٩٧

المحتويات

صفحة

٣	أولاً : الظاهرة وأسبابها
٥	١ - الثورة العلمية والتكنولوجية
٧	٢ - نهاية الحروب بين الدول الرأسمالية الكبرى
١٠	٣ - نجاح حركة التحرر الوطني
١٢	ثانياً : القوى الفاعلة والقضايا المؤثرة
١٢	١ - الشركات متعددة الجنسية
٢٣	٢ - المنظمات الأهلية متعددة الجنسية
٢٨	٣ - قضايا كوكبية بطبيعتها
٣٧	رابعاً : تراجع مكانة الدولة وسيادة وأيديولوجية السوق
٣٧	١ - الدولة القومية والنظام الرأسمالي
٣٩	٢ - عصر الامبراطوريات
٤٢	٣ - تأثير الكوكبة على دور الدولة
٥٠	خامساً : أيديولوجية السوق
٥٠	١ - السوق قبل الرأسمالية
٥٢	٢ - من التحاليل إلى الأيديولوجية

أولاً : الظاهرة وأسبابها

أهم ما يتسم به عالم اليوم هو التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة لإجراء حكومى. ونذكر فى العالم الثالث جانباً من هذه الظاهرة حين نتمكن من استعمال أدوات الاتصال والإعلام : إمكان الاتصال تليفونيا ودون تدخل أى إنسان من قرية فى الصعيد بمدينة صغير فى ولاية أوريجون الأمريكية مثلاً، وكذلك نتمكن من نقل النصوص المكتوبة بالفاكس بنفس الدرجة من اليسر كما أن أعداداً متزايدة من أهلنا يشاهدون البث التليفزيونى الفضائى بحيث يقدر عدد المشاهدين لبعض المباريات الرياضية بمئات الملايين فى أرجاء من الأرض متعددة ومتباعدة. وفى مستوى السلوك اليومى نشاهد أجيالنا الشابة مفتونة ببعض أوجه السلوك فى المجتمع الغربى والأمريكى بصفة خاصة: كوكاكولا وماكونالد فى الغذاء، و«الجينز» وآل «تى شيرت» المزق بغريب الرسوم ومتنوع الكلمات فى الكساء، وموسيقى الروك ومشتقاته (الديسكو، الراب ... الخ) فى المتعة الفنية. وعلى طرف آخر يلاحظ المهتمون بالاقتصاد ومجتمع الأعمال فيما يقرؤون فى الصحف الجادة كثرة ما ينشر عن عمليات الاندماج Merger أو الاستيلاء Aquisistion من شركات كبرى من بلدان مختلفة، وكذلك عن «الطريق السريع لنقل كل وسائط الإعلام Multimedia super high way الذى ستندفق عبره أعمال السينما والتلفزيون والمعلومات المحفوظة على الحاسوب، وفى هذا الإطار بدأ البعض عندنا فى استخدام البريد الأليكترونى وارتبطوا بشبكة انترنت وأخذ عدد منهم صفحة على World Wide Web.

وبشر قلة من الكتاب بأننا دخلنا عصراً جديداً فى تاريخ البشر يسمى باللغة الإنجليزية Globalization وترجمها البعض «الكونية» والبعض الآخر «العولمة» وفى رأى أن الكوكبة خير ماينقل إلى العربية معنى الكلمة الإنجليزية. فهذه مستمدة من Globe أو الكرة، والمقصود هنا الكوكب الذى نعيش على سطحه اليابس. وهى ليست العالم World ولا الكون Universe ولكمة عولمة التى نحتها البعض من عالم وهو اسم ليس له فعل فى العربية قد توحى بمعنى مشاركة البشرية جمعاء فى الظاهرة موضوع الدراسة على نحو يفيد الكل ولو بمستويات

شديدة التفاوت، على نحو قريب مما يحرى داخل أى مجتمع قطرى. وواقع الأمر- كما سنرى - عكس ذلك. وقد وجدت فى معاجم لغة العرب قديمها وحديثها فعل كوكب «بمعنى جمع الأحجار متراكبة فى غير شكل محدد». وكما فعل سلفنا الأقربون حين نقلوا فعل ثقف من صقل السيف إلى صقل العقل ووضعوا لنا كلمة ثقافة، أرى أن نقول كوكبة عن ظاهرة التجميع على غير شكل محدد سلفا للاستيلاء على المواقع المسيطرة على اقتصاد الكرة الأرضية أو كوكبة الأرض.

ونجد بين المهتمين بأمور الاقتصاد والتنمية الحديث عن «الانفتاح» على العالم، وتمجيد قوى السوق القادرة على تحقيق التوزيع الأمثل لموارد المجتمع على أوجه إنفاقه الاستهلاكى أو الاستثمارى دون الحاجة إلى تدخل من الدولة. كما سمعنا فى الدول الصناعية الإلغاء المتزايد للتنظيمات القانونية أو اللائحية فى حل شئون المجتمع Deregulation وتصفية ضمانات استقرار العمالة باسم المرونة Flexibility، والتخلص من كثر من العاملين فى الحكومة والعمالة المكتتبية فى الشركات باسم تصغير الحجم downsizing وتخلص الدولة مما كان يسمى المرافق العامة التى تتمتع بوضع احتكارى طبيعى أو قانونى حتى وصل الأمر إلى التعاقد على إنشاء «سجون قطاع خاص». ويدهش الكثيرون منا عندما نسمع ممثلى الشركات متعددة الجنسية يتحدثون عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فى بلدان العالم الثالث. فقد ألفتنا أن تحتضن الشركات الاستعمارية النظم الرجعية والدكتاتورية القائمة للتحركات الشعبية والمصادرة لحقوق العمال.* وتفسير ذلك هو أن الترحيب العام بدخولها إلى أسواقنا تغنيها عن الاستناد على القمع، كما أن الديمقراطية البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات النزيهة تيسر على المستثمر فى أى وقت توقع ما يمكن أن يطرأ على سياسة الدولة من تغير ويأخذه فى الحساب فى حين أن من يأتى إلى سلطة عند إسقاط نظام رجعى أو ديكتاتورى لا يمكن التعرف بدقة على ما سيرفضه من سياسات.

أما المشتغلون بالسياسة وأفكارها فمزالوا حبيسى مفهوم أن المجتمع الدولى مكون من حكومات مستقلة أعضاء فى الأمم المتحدة. وتتفاوت بطبيعة الأحوال أوزان هذه الحكومات، وتدخل فى صراعات وتحالفات، والدول الكبرى نصيب

* مثال شهير على ذلك تمويل شركة ITT الأمريكية للانقلاب الذى قاده بينوشيه ضد حكومة ألدنى فى شيلي عام

الأسد فى إدارة شئون العالم وفى الصراع على من يتولى القيادة فيها . ومن هنا سال كثير من المداد فى مقالات وكتب عن العالم ذى القطبين الذى صار عالما ذا قطب أوجد يفرض إرادته بلا منازع، وتلف الإعلام السياسى لأخبار عن حروب اقتصادية أو تجارية بين الولايات المتحدة واليابان، وقيل الكثير عن دور فرنسا المخالف لكثير من سياسات الولايات المتحدة، وكأن فرنسا ليست عضوا أساسيا فى الاتحاد الأوروبى وأن هذا الاتحاد مستند من حيث الأمن حتى الآن على حلف شمال الأطلسى الذى يسعى لضم دول حلف وارسو المنحل.

(١)

الثورة العلمية والتكنولوجية

ويقال عادة إن عملية الكوكبة وليدة الثورة العلمية والتكنولوجية كما قيل لأكثر من قرنين إن أسلوب الإنتاج الرأسمالى كان وليد استخدام الطاقة الأحفورية (بتحويلها إلى بخار) فى عمليات الصناعة أو ما سعى فى زمانه الثورة الصناعية. وفى الحالىن تجهل علاقة السببية الحقيقية، أى تكون قوة اقتصادية اجتماعية تطلب بإلحاح الإبداع والإختراع وتحمل جزاء هاما من تكاليف البحث عنه حتى الحصول عليه.. ففى النصف الثانى من القرن الثامن عشر احتاج تجار المسافات البعيدة far trade (وهو ما يقابل اليوم التجارة الدولية) إلى منتجات مصنعة بكميات كبيرة لتغذية أسواق العالم الجديد التى تكونت نتيجة للاستيطان الأوروبى فى شمال أمريكا ووسطها وجنوبها عبر قرنين من الزمان على حساب أهلها الأصليين، وكان المستهلكون الأوروبيون يحتفظون أساسا بعادات أوروبا وما يسود فيها من أنواق. وحاول كبار التجار أولا زيادة الإنتاج الصناعى بكسر احتكار الحرف المنظمة guilds فى المدن وأنشأوا مصانع يدوية manufactures خارجها أخذت بالتقسيم الفنى للعمل الذى مكن من تشغيل فلاحين فارين من أراضى الإقطاع فى عمليات محددة لكل فئة يسهل اكتساب مهارة كل منها فى وقت قصير. ونعلم أن آدم سميت خصص أبوابا طويلة من «ثروة الأمم» لتحليل تقسيم العمل وتحبيذه كوسيلة أساسية لزيادة ثروة الأمة. وكانت تلك المصانع اليدوية قد استنفدت عمليا إمكانات طاقة الحيوان ومجارى الأنهار والرياح . ومن ثم تبنت ما يسمى اليوم أعمال البحث والتطوير. وقد كتب جيمس وات أنه لم يكن ليصل إلى تركيب آلة بخارية لولا مساعدة اثنين من المشتغلين بصناعة الآلات

بولتون ودوبوك اللذين - باعترافيه - شجعاه ومولاه. وهذا كله لا ينفى واقع أن استخدام الطاقة الأحفورية فى الصناعة كان ثورة بمعنى الكلمة فى فن الإنتاج وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والزيادة المطردة فى إنتاجية العمل وفى الاهتمام بالتكنولوجيا والاحتفاء بالإبداع والإختراع والتجديد وطموح المجتمعات الصناعية إلى تقدم لا ينقطع واجتهادها فى تحقيق ذلك كله، وإن كان بتكلفة اجتماعية رهيبة (الحروب المتكررة والثورات الدامية وموت الملايين من العمال نتيجة ظروف عمل قاسية وضارة بالصحة) وتكلفة بيئية مقلقة لم ينتبه لها العالم إلا منذ عقود ثلاثة (تلوث الهواء والماء، والطعام والنواء، نفاذ بعض موارد الطبيعة وإبادة عشرات الألوف من فصائل النبات والحيوان، وترجيح ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض). ومن الضرورى أن نتذكر أن بدايات الرأسمالية الغربية تعود إلى القرن السادس عشر وإن برز دورها المتنامى فى القرن التالى. وبعبارة أخرى استغرق ما يسمى فى تاريخ الاقتصاد « عصر الرأسمالية التجارية » أكثر من قرنين قبل « الثورة الصناعية ». وهذه الفترة التالية لعصر النهضة شهدت تقدما معرفيا ضخما غير المفاهيم التى سادت فى العصور الوسطى يستحق صفة « الثورة الثقافية ». وفى الفترة نفسها تكون « التراكم الرأسمالى البدائى » الذى اعتمد بشكل أساسى على نهب ثروات المستعمرات التى أعقبت عصر « الاكتشافات الجغرافية » وإن كانت بدايته أثناء غزوات الفرنجة لأرض الشام.

وعلى عكس ما يقول الاقتصاد الأكاديمى ليس التقدم التكنولوجى متغيرا مستقلا لأنه محكوم بقصد من يموله. وبالتالى علينا أن نبحث عن ممولى أعمال البحث العلمى النظرى والتطبيقى، وأنشطة البحث والتطوير التى أدت إلى تراكم معرفى سريع وكبير ومعه فى الوقت ذاته تطور تكنولوجى متكاثر. ونحن نعلم أن أمثال كوبرنيك وجاليليو وليبتز وأينشتين وجيمس وات وبيل وإيديسون وماركونى انتهى عصرهم تماما. وأن أعمال البحث العلمى المعاصر ينهض بها فرق عمل يمكن أن تتعدد فى المجال الواحد، ويستخدم معدات وآلات بالغة الدقة والتعقيد ويستغرق أعواما طويلة. وبعبارة أخرى يتطلب تدفق تمويل لا بد من أن يعبئه المجتمع ويخصصه له. وكان مصدرا التمويل فى الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة هما : الدولة (أو دافع الضرائب كما يقال فى الولايات المتحدة) لأغراض التسليح والرغبة الجامعة فى رفع كفاءة التدمير حجما ونوعا. والثانى الشركات

الكبرى التى تسعى لتعظيم الربح. وكثيرا ما يساهم الجانبان فى تمويل البحوث ذات التكلفة البالغة الإرتفاع والممتدة عبر سنوات كثيرة والتى تستخدم الآلاف من العلماء والباحثين. وإذا رجعنا إلى فترة ما بين الحربين العالميتين نجدها قد افتقرت من حيث التجديد والاختراع، بل قيل إن الاختكارات الصناعية كانت تشتري براءة اختراع ثم تضعه فى درج لأنها لاتحتاج إليه وإنما تريد الحيلولة دون وصوله إلى اختكارات أخرى. وربما كان الاختراع الوحيد المرموق فى هذه الفترة هو الاتصال اللاسلكى الذى اقترن باسم ماركونى. ومن ثم نجد أنفسنا إزاء ظاهرة تحول جذرى فى السلوك التكنولوجى للشركات الكبرى من سلوك محافظ إزاء التكنولوجيا إلى اندفاع غير مسبوق نحو تطويرها بمعدلات سريعة وفى مجالات متعددة. ولابد لهذا التغيير من أسباب يتعين الكشف عنها. فالتقدم ارتهن بتوافر التمويل، ومن يمول يختار مجال البحث. وعلى العكس من يبدع فكرة لن يتمكن من تحويلها إلى بحث مستكمل مالم يجد من يموله.

(٢)

نهاية الحروب بين الدول الرأسمالية الكبرى

ويمكن أن نرسم لأول هذه الأسباب بقنبلة هيروشيما الذرية. فقد كانت بداية لتطوير رهيب لأسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها. ويتكديس تلك الأسلحة لدى الدول الكبرى أصبح واضحا أن استعمالها لن يؤدى إلى غالب ومغلوب وإنما إلى تدمير واسع عند كل الأطراف المحاربة (وجيرانها غير المحاربين) بل ويهدد وجود البشرية على هذا الكوكب وتستمر آثاره المدمرة مئات السنين مما يهدد كل الأنساق البيئية الرئيسية التى تشكل المجال الحيوى Biosphere. ومن ثم كان المستحيل أن تتحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة، وكان لامفر من أن تنتهى إما بتصالح يستبعد الحرب نهائيا ويحظر أسلحة التدمير الشامل وإما بانهيار أحد طرفيها. كل ذلك بغض النظر عن طبيعة النظم السائدة فى كل من المعسكرين. وإنهيار الاتحاد السوفيتى لايغنى ببساطة طول العمر وسلامة العيش للنظام الرأسمالى، ففى الدول القائمة توجد قضايا خطيرة تنتظر الحل ليس هنا مكان الإفاضة فيها. كما تعين على الدول الرأسمالية الكبرى أن تتنافس وتحل تناقضاتها دون استخدام للسلاح.

ولم يكن استبعاد الحرب بين الدول الرأسمالية خياراً سهلاً، فهو قلب كامل لنمط تطورها التاريخي. والواقع أن تاريخ أوروبا وأمريكا منذ ظهور الرأسمالية وصعودها إلى السلطة السياسية كان سلسلة متصلة الحلقات من الحروب. بدأت النزاع على اقتسام أراضي أوروبا الحديثة بين الدول القومية الناهضة التي توفر الإطار المناسب لتطور الرأسمالية وتقدمها ثم امتدت إلى النزاع حول تملك المستعمرات، تلك البلدان الشاسعة التي أسماها الأوروبيون «أرضاً بلا بشر» No man's land إلى أن تفتحها دولة غربية. وهكذا شهدت أوروبا حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ - ١٦٤٨) ثم حروب متزامنة بين إنجلترا وفرنسا من ناحية وبين النمسا وبروسيا من ناحية أخرى (١٧٤٠ - ١٧٤٨)، وبعدها حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) ثم حروب الثورة الفرنسية و نابليون (١٧٩٣ - ١٨١٥)، ثم الحروب التي ارتبطت بثروات ١٧٤٨ في عدد من بلدان أوروبا (١٨٤٨ - ١٨٥٢) وقد تلتها فورا حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ثم حروب توحيد إيطاليا وما عرف باسم حرب الدنمارك، ثم جاءت حروب توحيد ألمانيا: حرب بين بروسيا والنمسا (١٨٦٦) ثم بين بروسيا وفرنسا (١٨٧٠ - ١٨٧١)، وأخيراً كانت الحربان العالميتان ١٩١٤ - ١٩١٨ و ١٩٣٩ - ١٩٤٥ بفارق زمني لا يزيد عن ٢١ عاماً فقط. وينسى الكثيرون حروب الولايات المتحدة، فقد ولدت الدولة من خلال حرب استقلال عن بريطانيا عاونت فرنسا فيها جانب الثوار الذين كانوا أول من أخذ بمبادئ رفعتها الثورة الفرنسية وزادت منها بعد نحو عشر سنوات. وما كادت الأوضاع تستقر في الولايات الشرقية والشمالية على الأقل حتى عمدت واشنطنون إلى شن حرب على المكسيك (١٨٤٦ - ١٨٤٨) وانتزعت بعد احتلال العاصمة مكسيكو من أراضي المكسيك ولايات كاليفورنيا، ويوتا، وأريزونا، ونيومكسيكو وأجزاء هامة من ولاية تكساس بحدودها الحالية. ولكن السلطة الفيدرالية كانت عاجزة عن مواجهة اختلاف المصالح بين الولايات مما أجج في ولايات الجنوب الرغبة في الانفصال عن الشمال فكانت الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥) التي انتصر فيها الشمال وفرض استمرار الاتحاد الفيدرالي ودعم السلطة الفيدرالية. ثم كانت الحرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا (١٧٩٨) التي أفضت إلى سيطرة الأولى على كوبا (استقلت فيما بعد) وبورتوريكو والفلبين بما كشف بوضوح سير الولايات المتحدة لتكوين امبراطورية استعمارية. ودخلت بهذا طرفاً في الحريين العالميتين.

هذا وقد سارت اليابان فى سعيها لأن تحقق ما سبقتها إليها دول الغرب نفس مسيرة الحروب التوسعية وهى البلد الذى عاش دون حروب ٢٥٠ سنة حتى احتل اسطول أمريكى أوزاكا فبدأت الصحوة التى افترنت باسم أسرة ميجى الامبراطورية فى فى عقد الستينات من القرن التاسع عشر. فسرعان ما حاربت اليابان الصين وانتزعت منها فى ١٨٩٥ جزيرة فورموزا (تايوان الآن) وجزءاً من جنوبى منشوريا والتزام الصين باحترام استقلال كوريا أى تركها فريسة خالصة لليابان التى انتهت إلى ضمها إلى أرضها بعد التخلص من آخر ملوكها، وفى بداية القرن دخلت فى حرب ضد روسيا (١٩٠٥) حققت النصر فيها وانتزعت من القيصصر النصف الجنوبى لشبه جزيرة سخالين واعترافه بموقع اليابان فى كوريا وجزءاً من منشوريا. وأثناء الحرب العالمية الأولى أعلنت طوكيو الحرب على ألمانيا وحصلت على مغانم من حلفائها الغربيين. ثم غزت اليابان الصين فى عام ١٩٣٧ وضمت إليها منشوريا كمحمية ليس للصين سيادة عليها. ودخلت مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية فيما أسمى ميثاق معاداة الشيوعية وعرف فى الحرب العالمية الثانية باسم دول المحور. وسارعت اليابان إلى احتلال كل أقطار جنوب شرقى وجنوبى آسيا كلها فيما عدا «امبراطورية الهند» أى بنجلاديش وباكستان وسرى لانكا بالإضافة إلى الهند الحالية.

وهكذا كانت الحرب «نشاطاً ثابتاً» عادياً فى حياة الرأسمالية لها وزارة تحمل اسمها (الحرب أولاً ثم الدفاع مؤخراً) لأن فترات السلام تشهد بالضرورة تعظيم الاستعداد العسكرى. واستدعى ذلك أيام بناء الامبراطوريات الاستعمارية وتوسيع رقعتها سيادة نعرات التفوق العرقى (للأوروبيين على بقية الأمم) والتعصب القومى (بين الدول الأوروبية ذاتها وامتداداتها فى العالم الجديد) وكذلك فى اليابان*. وكان ذلك ضروريا لتوفير أساس أيولوجى لأبناء تلك الشعوب الذين قاتلوا وقتل كثير منهم جيلاً بعد جيل فى تلك الحروب المتوالية. والوجه الآخر للحرب هو أنها مصدر أرباح كبيرة للرأسماليين فى مجموعهم وأن فقد فيها بعض الرأسماليين «الجلد والسقط». فالتسليح صناعة مربحة لمنتجى السلاح وفرصة لتطوير التكنولوجيا بأموال حكومية. والجيش الجرار تحتاج إلى إمدادات كبيرة

* تذكر شعارات: ألمانيا فوق الجميع ، وأمريكا أولاً، الامبراطورية التى لاتغرب عنها الشمس .. الخ

من السلع الاستهلاكية : الطعام والشراب، الملابس، الأغذية.. الخ. وتعمير ما خربته الحرب سوق رائجة لمواد البناء وصناعة التشييد وإنتاج الآلات.. الخ. وقد حاول بعض المفكرين الربط الزمنى بين دورية الحرب الأوروبية فى القرن التاسع عشر والأزمات الاقتصادية التى كانت تحل بالدول الرأسمالية مرة كل عشر سنوات فى المتوسط. والأمر المؤكد هو أن الحرب العالمية الأولى سبقتها فترة نمو محدود للغاية بدأ بأزمة ١٨٩٦ واستمر حتى بداية الحرب فى ١٩١٤. ومعروف أن الكساد الأعظم The great depression (١٩٢٩ - ١٩٣٤) لم تضعف آثاره الانكماشية تماما حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩*. ونكتفى هنا بالإشارة إلى ذلك الواقع بون محاولة - لاداعى لها - لتأصيل العلاقة بين الأزمة وكسادها والحرب وويلاتها.

(٣)

نجاح حركة التحرر الوطنى

والسبب الثانى لظاهرة الكوكبة هو حركة التحرر الوطنى التى نجحت فى مدى قصير نسبيا فى تحطيم الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية. وحصلت المستعمرات وشبه المستعمرات (مصر مثلاً) على استقلالها السياسى الكامل وجلت جيوش الاحتلال عن أراضيها. وبإلطف أبقى الدول الكبرى بل ونمت مصالحها الاقتصادية فى معظم الدول المستقلة حديثاً. ولكن أهم ما فى ذلك كان زوال سبب أساسى من أسباب الحروب بينها وهو النزاع على اقتسام أوطان شعوب الجنوب بين الامبراطوريات الكبرى. كما أن ما يسمى الاستعمار الجديد (أى الاستغلال بون احتلال) أقل تكلفة من استمرار الاحتلال بقتال مستمر مع القوى الوطنية المحلية. وفى التحليل الأخير نذكر أن الرأسمالية أول نمط إنتاج لاحتاج إلى القهر بقوة السلاح لاستغلال العمال.

وما حملنا على الاستطراد فى ذكر حروب الرأسمالية هو الرغبة فى إبراز ضخامة التغيير الذى طرأ على الرأسمالية العالمية حين تعين عليها أن تنبذ نهائياً الحرب كوسيلة لحسم الخلافات بين الدول الرأسمالية. ولم يكن التعايش السلمى بين هذه الدول ممكناً إذا تطورت الرأسمالية ونظرت ابتداءً إلى أسواق الدول

* انظر : A: Maddison: The world Economy in the 20 th century. published by OECD. 1989.

الصناعية على أنها سوق واحدة بما يقتضيه ذلك من إعادة بناء الرأسمالية العالمية إعادة كاملة. كان من الواجب أن تتجاوز الرأسمالية الحدود القومية وأوضاع الاحتكار داخل سوق امبراطورية استعمارية لتبنى وسائل تضمن ازدهارها وتوفر إمكانية الارتفاع المتجدد فى أداء كل الدول الصناعية وإن اختلفت معدلات النمو بين اقتصاد قومى وآخر وبين فترة زمنية وأخرى فإنها فروق نسبية فى إطار نمو مشترك وتراكم متزايد لثروة كل أمة منها وارتفاع ملموس لمستوى معيشة أغلبية السكان (دون قضاء كامل على ظاهرة الفقر المطلق). وشمل ذلك التوجه إجراءات لإعادة توزيع الدخل القومى على نحو يحد من تأثير اتجاه السوق الطبيعى إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وكانت وسيلة الدولة فى هذا المجال هى الضرائب التصاعدية ونظم التأمينات الاجتماعية التى يشارك فى تمويلها أصحاب الأعمال بالنصيب الأكبر. وارتفاع مستوى المعيشة يعنى اتساع السوق فى الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة عالية الثمن التى لا يمكن أن يشتريها أبناء الجنوب فى أغلبيتهم الساحقة. وانعكس هذا فى نسق القيم. فبعد طول إعلاء قيمة الإدخار منذ نشأة الرأسمالية وحتى الحرب العالمية الثانية، ازدهرت قيمة الاستهلاك وشجعت الرأسمالية بكل الوسائل الممكنة فى خلق ما يسمى «مجتمع الاستهلاك الكبير» Consumer Society. واستمرت الرأسمالية فى استغلال بلدان العالم الثالث اقتصاديا بوسائل اقتصادية يجسدها واقع أن كل مبادلة بين الجنوب والشمال هى بالضرورة مبادلة غير متكافئة يستغل القوى فيها الضعيف دون حاجة إلى قمع أجنبى أو إحتلال عسكرى*. ولايجوز عند الحديث عن ثراء أهل الشمال إغفال أن الجنوب من أهم مصادره.

وهذا التأصيل للعوامل التى أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية لايعنى أن آثارها لاتغير فى أوضاع من صنعوها، ولا أن غيرهم يمكن أن يستفيد منها، فالعلاقة بين تطور قوى الإنتاج وتطور علاقات الإنتاج جدلية تؤثر كل منها فى الأخرى وتتأثر بها. كما أن البنية العلوية الاجتماعية والثقافية هى علاقة جدلية مع بنية الأساس المادية.

* انظر لمزيد من التفصيل كتابات : G. Emmanuel, ch. Bettelhecin, Samir Amin: L'Echange inegal

ثانياً : القوى الفاعلة والقضايا المؤثرة

(١)

الشركات متعددة الجنسية

تلك هى إذاً جذور التحول من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء كل الحدود القومية. ولم يكن هذا التحول ممكناً إلا بفضل ظهور فعاليات جديدة تستهدف هذه الآفاق وتلك هى ما يسمى «الشركات متعددة الجنسية» Transnational Corporations (TNC's) وهى ليست متعددة الجنسيات Multinational Corporations (TNC's) بحال من الأحوال وإنما هى تتعدى القوميات وهو ما يفيدته مقطع Trans الذى يستخدم فى نحو اللغات الأوروبية اسماً للفعل المتعدى فى لغة العرب. ونحن لانبالغ فى دور هذه الشركات فى ظاهرة الكوكبة. ويكفى أن نستشهد هنا «بتقرير الاستثمار فى العالم» الصادر فى ١٩٩٢ عن قسم الشركات المتعدية الجنسية والإدارة فى أمانة الأمم المتحدة ونقرأ أول سطر فى هذه الوثيقة «لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية فى اقتصاد عالمى يتزايد تكاملاً». وقد تبنت هذه الشركات بالاشتراك مع الحكومات أعمال البحث العلمى والتطور التكنولوجى التى وفرت للحرب أخطر وسائل التدمير ووفرت فى الوقت نفسه لتلك الشركات أضخم الأرباح. وفى المقابل لعبت الثورة العلمية والتكنولوجية دوراً حاسماً فى تشكيل ونمو الشركات متعددة الجنسية وفى ظاهرة الكوكبة بكل جوانبها. ويكفى تدليلاً على ذلك أن نشير إلى استحالة إدارة شركة تنشط فى أسواق عشرات الدول بدون الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة. أو أن نتأمل عدد السلع المستحدثة مثلاً فى مجال الألكترونيات والخدمات المتجددة بفضل الحاسوب والقمر الصناعى لنقدر أثر أسواقها الرائجة فى زيادة أرباح الرأسمالية العالمية الكبيرة.

١ - التعريف بالشركات متعددة الجنسية

يجب أن نوضح نوعاً من التعريف بهذا الكيان الجديد نسبياً بذكر أهم سماته. ويقع الكثيرون فى خطأ الخلط بين هذه الشركات وبين ظاهرة الاستثمار الأجنبى المباشر. وهذا رباط لاملح له فليس كل استثمار وافد من الخارج بالضرورة

صادرا عن شركة من هذا النوع. وأمثلة قوية على ذلك استثمارات من دولة عربية فى دولة عربية أخرى، الشركات المشتركة بين الحكومات العربية أو بين أفراد من القطاع الخاص فى أكثر من دولة واحدة وتبادل الاستثمار، كتبادل السلع وسيلة أساسية لدعم وتطوير التعاون بين دول الجنوب الذى هو مطلب ملح لتخفيف حدة سيطرة الشمال على الجنوب. وبالمقابل ليس صحيحا دائما أن الشركة متعددة الجنسية لا تدخل قطرا بدون استثمار جديد. فكثيرا ما يكفى أن تساهم بالإسم التجارى وأن تحصل على أسهم فى مقابل المعرفة الفنية والإدارية Know how وسرعان ما تعتمد على التمويل من المصادر المحلية فى شكل أسهم أو سندات أو قروض مصرفية*. ونوجز فيما يلى أبرز تلك السمات:

١ - **الضخامة** : وأول سمات الشركة متعددة الجنسية ضخامة الحجم. ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالى التمويل المتاحة للشركة. ولا يرقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت فى أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبقة بما يستتبعه ذلك من تسريح عمال لازيادة أعدادهم. كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا فى هذا المجال للتنوع الشديد فى المنتجات التى يخضع إنتاجها لشركة متعددة الجنسية واحدة. وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات Sales Figure أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال chiffre d'affaires. وتعتمد مجلة «فورشن» فى ترتيب الشركات الكوكبية الكبرى مقياس حجم الإيرادات revenues. وهكذا نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت فى ١٩٩٥ «ميتسوبيشى» بإجمالى إيرادات ١٨٤,٤ مليار دولار وحققت أصغر شركة فى المجموعة «تيليراس» ٨,٩ مليار.

٢ - **تنوع الأنشطة** : لا تقتصر الشركة متعددة الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطبح أحيانا بمنتجات ثانوية by-products ولا تلجأ إلى التكامل الرأسى أو الأفقى كما كان الحال فى أشكال الكارنل والترست. وعلى العكس تتعدد منتجاتها، وذلك فى أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقى يسوغ

*وعلى سبيل المثال نشير إلى نجاح البنوك الأمريكية العاملة فى مصر فى الاقتراض من السوق المصرية بإصدار سندات بمئات الملايين من الجنيهات. وهذا عكس ما كان يتوقعه أنصار سياسة الانفتاح من أن التصريح للبنوك الأجنبية وسيلة أساسية فى جذب الاستثمارات من الخارج.

قيام الشركة بها، والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا فى التدنى باحتمالات الخسارة. فهى إن خسرت فى نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى. وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط economies of scope محل وفورات الحجم economies of scale التى اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية. ويسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعددة الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التى تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى، ولذلك فهى أقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق. فالشركة الدولية للتلفراف والتليفون ITT تمتلك مثلاً شبكة فنادق شيراتون المنتشرة فى مدن العالم كله تقريباً. وشركة ليون لمياه الشرب La Lyonnaise des Eaux تمتلك عدداً من الصحف. وأهم ما يلاحظ فى هذا الصدد أن الشركات متعددة الجنسية قد فككت الإنتاج الصناعى، وفرضت التخصص فى إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع. وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعددة الجنسية وإما شركات أصغر حجماً بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات فى مقابل ضمان تصريف المنتجات. ومن الناحية الواقعية يعنى هذا أن الشركة متعددة الجنسية يمكن بطريق التعاقد من الباطن Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط فى دولار واحد من أموالها لشراء أسهم.

ولعل أوضح مثل على انتشار التخصص فى إنتاج مكونات هو حالة الطيارة كونكورد التى دخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة فى أقطار متعددة. وعلى مستوى أقل تحصل مصانع السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة بحيث أصبحت كل سيارة بغض النظر عن الاسم التجارى المألوف تحتوى على مكونات من عدد كبير من المصانع فى بلدان مختلفة ليست مالكة لها. وهذا ما يسمى فى الولايات المتحدة out sourcing والنزى أدى إلى إغلاق عدد لا يستهان به من مصانع الشركات الكبرى.

٣ - الانتشار الجغرافى : تنشط الشركة متعددة الجنسية بالتعريف فى عدد من الأقطار. ويمكن أن نأخذ من «تقرير الاستثمار فى العالم» الذى أشرنا إليه

أعلاه مثلاً ببلغ الدلالة هو شركة ABB التي تكونت فى ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Boverي والتي استثمرت فور تكوينها ٦, ٣مليار دولار شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى، ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة، وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصالات، فكل شركة تابعة تعمل فى سوق الدولة التي استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن وتتافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة، وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا، ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة تصل أولاً بأول للإدارة العليا كما تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وبلااستخدام المكلف للحاسوب وقواعد المعلومات، وضماناً لتسهيل الاتصالات اعتمدت هذه الشركة متعددة الجنسية اللغة الإنجليزية لغة عمل فى كل أنحاء شبكة الشركات التابعة واتخذت الدولار الأمريكى وحدة حساب للجميع، وأنشأت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم ١١٠٠٠ من الباحثين والخبراء، كما أنها تملك بنكاً ABB Credit ومركز معلومات Business Information Center ومركز تمويل Treasury center World لتوفير الخدمات المالية لشركاتها وبصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو شراء شركات أخرى أو إنشاء شركات جديدة، هذا وفى ١٩٩٥ احتلت ABB المنزل ٧٠ بين الشركات الخمسمائة الكبرى التي نشرتها مجلة Fortune أى أن هناك ٦٩ شركة أكبر حجماً منها، ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء ينعقد فى مقرها القانونى فى سويسرا، ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لايمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالى مبيعات الشركة، وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب ٤٪ من مبيعات شركة نستله وأن هولندا لا تشتري إلا أقل من ٩٪ من مبيعات فيليبس،

ومن ناحية أخرى كثيراً ما تكون الشركة التابعة ذات حجم كبير وإيرادات هامة قد تفوق إيرادات الشركة متعددة الجنسية فى بلد المقر الرسمى، وعلى سبيل

المثال أن إيرادات شركة هوندا موتورز الأمريكية تمثل ٤٢٪ من إجمالي إيرادات الشركة الأم. ونجد الشركة الأمريكية التابعة لشركة Siemens الألمانية تحقق ٤٧٪ من إجمالي إيراداتها. وأخيرا تحصل شركة E.J.Seagrans على ٩٠٪ من إجمالي إيراداتها من الشركة الأمريكية التابعة لها.

وسنعود إلى هذا عند الحديث عن علاقة الحكومات بالشركات متعددة الجنسية.

٤ - الاعتماد على المدخرات العالمية : من الشائع القول بأن الشركات متعددة الجنسية هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي. ويتوهم كثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون، فإذا دللناها تدفق الخير العميم. وواقع الأمر يختلف جذرياً عن ذلك لأن تلك الشركات في حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد. ونقطة البدء في التحليل هي أن كلا من تلك الشركات ينظر إلى العالم كسوق واحدة. وكأى شركة، تسعى الشركة متعددة الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق في مجموعها. ولنفصل ذلك بعض الشيء:

(أ) كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة في الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في حدود سوقها القومية، تطرح الشركة متعددة الجنسية أسهمها في كل الأسواق المالية الهامة في العالم : طوكيو - زيورخ - فرانكفورت - ميلانو - باريس - لندن - نيويورك. بل وكذلك فيما يسمونه «الأسواق الناشئة» Emerging markets : هونج كونج - سنغافورة - بومباي. الخ وبالتالي يمكن مثلاً أن نقول إن مصريين مقيمين في وطنهم يملكون أسهما في شركات متعددة الجنسية. فإجمالي رصيد استثمارات هؤلاء المصريين في أوروبا وأمريكا يزيد عن مائة مليار دولار. ولا بد أن جزءاً من هذا المبلغ موظف في حوافظ أوراق مالية لدى بنوك البلدان الملتقية لتلك الاستثمارات. وأى حافضة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهما لشركات متعددة الجنسية نظراً لما يفترض في تلك الشركات من مكانة مالية. ونضيف هنا أن تلك الشركات تصدر أسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقاً للعوائد الإضافية التي تترتب على وضع الشركة الجديدة وهكذا تعبىء مدخرات محلية في بلد مقرها القانوني وبعض البلدان الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك ما أسمته السيدة مارجريت تاتشر «الرأسمالية

الشعبية» حين قررت طرح ٥٠٪ من أسهم بعض الشركات خصصتها لصغار المدخرين. فقد كان القصد الحقيقى توفير تمويل إضافى دون تأثير على سلطة القرار فى الشركة المعنية (ليس للمساهمين الكثيرين المتفرقين أى دور فى الجمعية العمومية أو فى مجلس الإدارة كما هو معروف). كما أن هذا الانتشار الواسع لحاملى الأسهم يعنى عدم قدرة معظمهم على حضور الجمعية العمومية للشركة، وبالتالي يمكن أن يسيطر عليها تماما جماعة تملك ١٠ - ١٥٪ من إجمالى الأسهم.

(ب) تعتمد الشركات متعددة الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذى يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات. ونحن نعرف أن البنك يقرض أساسا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلى (أى مدخرات الطبقات الوسطى). وهكذا رأينا بنكا يابانيا يوفر قرضا لشركة متعددة الجنسية مقرها فى الولايات المتحدة لتشتري شركة أخرى أمريكية المقر أيضا. كما أن هذه الشركات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التى تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية (رغم أن سكانها لايزيدون عن ١٨٪ من سكان العالم). وهكذا تستغرق الاستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق أكثر من ثمانين بالمائة من المتوسط السنوى للاستثمار الأجنبى المباشر.

(ج) من القواعد الأساسية فى الشركات متعددة الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها. ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة، طرح أسهم فى السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى.. الخ. وكما رأينا فى أسلوب التعاقد من الباطن يمكن ألا تساهم الشركة متعددة الجنسية فى رأس مال الشركة التابعة إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الشركة التابعة تعتمد على الشركة الأم (أو إحدى شركاتها التابعة) فى استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الهامة أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة التابعة. فهنا لاهتم الشركة الأم كثيراً بالربح الذى تحققه الشركة المحلية لأنها تنقل مناسبة تحقيق الربح من

عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات التابعة من hardware (آلات وقطع غيار ومواد) Software, (المعرفة الفنية والتنظيمية والإدارية) كما يمكن أن تحقق ربحاً إضافياً إذا اشتغلت بتسويق منتجات الشركة التابعة خارج سوقها المحلية. ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للشركة التابعة يكمن في استغلال نفوذها لدى بعض الحكومات الغربية لتقديم للقطر منحا أو قروضا ميسرة. وتغطي المنح عادة تكلفة الدراسات اللازمة لإقامة المشروع، كما تغطي القروض الميسرة جزءاً من تكاليف إقامة المشروع أما الجزء الهام الذي يتمثل في تشييد المشروع حتى تسليم المفتاح فإن الإقراض لتمويله يكون عادة بسعر الفائدة السائد في الأسواق العالمية. ومن هذا المنظور ترحب الشركات متعددة الجنسية عادة بالمشروعات المشتركة مع القطاع العام. فمادام الربح المنتظر من إنتاجه لايعنى الشركة لأنها تنقل الربح Profit transefer إلى مرحلة سابقة للإنتاج فلماذا لا تتقاسمه مع الحكومة وتكسب بذلك تحسين مشاعر المواطنين إزاء الشركات الأجنبية.

هـ - **تعبئة الكفاءات :** لاتتقيد الشركة متعددة الجنسية بتفضيل مواطنى دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى فى أعلى المستويات التنفيذية. وعلى سبيل المثال ينتمى أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات، فلا تفضل للسويسريين ولا للسويديين. وكفاءة الأداء efficiency رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذى يضم أيضاً النفوذ السياسى على الحكومات فى بعض الحالات). والنمط السائد حالياً هو الاستفادة من الكادر المحلى لكل شركة تابعة فى إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولى للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة فى عدد كبير من النورات التدريبية. وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلى، ومن ثم يتسابق النابهون منهم من أجله. وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت فى الستينات والسبعينات الدور الأساسى فى استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمي Brain drain فإن المسئول الأساسى عن الظاهرة هو الآن الشركات متعددة الجنسية. فهى «تستورد» خبيرانا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد

الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية. وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون في الجامعات الغربية إلى العمل في شركات متعديّة الجنسية من خلال عملية اصطيد الرؤوس head hunting التي تمارسها مثلاً الشركات الأمريكية التي تفتش في الجامعات عن الشباب الواعد وتساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة. وأخيراً تسعى كل شركة متعديّة الجنسية إلى اجتذاب العاملين المبرزين في شركات أخرى.

٢ - الشركات متعديّة الجنسية واقتصاد العالم

أحدث ماتحت يدى من بيانات عن مكانة هذه الشركات في اقتصاد العالم هو مانشتره مجلة فورشن في يوليو ١٩٩٦ عن أكبر خمسمائة شركة في العالم. وفيما يلي ما أمكن أن استخلصه من تلك البيانات:

١ - يبلغ إجمالي إيرادات revenues تلك الشركات الخمسمائة (١١٣٧٨) أحد عشر تريليون وثلاثمائة وثمانية وسبعون مليار دولار. وعلى سبيل المقارنة نجد أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم في السنة السابقة (١٩٩٤) كان أكثر قليلاً من ٢٥ تريليون دولار. وكان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية ستة تريليون وستمائة وثمانية وأربعين مليار دولار. وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة (وليس كل الشركات متعديّة الجنسية) ١٧١٪ من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و ٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله. وإذا أخذنا في الاعتبار بقية الشركات متعديّة الجنسية يمكن أن نقول دون احتمال خطأ كبير أن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى في العالم. أما قيمة الأصول فكانت ٣٢,٢ تريليون دولار وعدد العاملين ٣٥,٢ مليون عامل وصافى الأرباح ٣٢٣,٤ مليار دولار.

٢ - ويوضح التوزيع الجغرافى للخمسمائة شركة بين الأقطار التي بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى في اقتصاد العالم. وتبين بيانات فورشن التوزيع الآتى لما يسمى home countries بالمقابلة مع host countries والذي يسقط الجنسية الواحدة عن أى شركة. فالمقر القانونى لايعنى بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة في هذه الدولة.

- وفيما يلي التوزيع حسب دول المقر فى ١٩٩٥ :
- الاتحاد الأوروبى ١٥٥ شركة + سويسرا ١٦
 - الولايات المتحدة ١٥١ شركة + كندا ٦
 - اليابان ١٤٩ شركة + كوريا الجنوبية ١٢ وتايوان ١
 - فى دول أخرى
 - الصين ٣ + هونج كونج ١
 - الهند ١
 - البرازيل ٤
 - المكسيك ١

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعددة الجنسية موزعة مثالثة بشىء من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة: الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبى - اليابان. أما الشركات التابعة لها - وتعد بالآلاف - فهى منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

وأخيراً فإن أكبر عشر شركات تقع ست منها فى اليابان وثلاث فى الولايات المتحدة وتكملها شركة شل التى توصف بأنها بريطانية هولندية. ويبلغ إجمالى إيراداتها ٤, ١٣٤٠ مليار دولار أى ١١, ٨٪ من إجمالى الخمسمائة شركة مع أن عددها ٢٪ فقط من مجموع الشركات ويجب الإشارة إلى أن الأوضاع النسبية للشركات متعددة الجنسية تتغير من سنة إلى أخرى. فشركات «جنرال إلكتريك» و «IBM» كانت ضمن العشر الكبار فى ١٩٩٣ ولكنها تراجعت فى ١٩٩٥ إلى الموقع ٢٠, ١٨ على التوالي. كما أن معدلات الربح والخسارة تتفاوت كذلك. وبمقارنة سنة ١٩٩٤ بسابقتها نجد أن شركة سونى قد تراجعت أرباحها بمقدار ثلاث مليارات، وبنك الكريدى ليونيه الفرنسى خسر ٢, ٢ مليار دولار، وشركة الصناعة المعدنية الألمانية ١, ٦ مليار. وشركة بل أتلاتيك (الأمريكية) ٨, ٧٥٤ مليار دولار. الخ. كما تكشف بيانات ١٩٩٥ عن خسائر ضخمة لبعض الشركات : ١, ٥ مليار فى ألكاتيل و٤, ٤ مليار بنكودو برازيل، ٤ مليار فى ديملر بنز (صاحبة مرسيدس). فضخامة حجم الأعمال ليس ضمانا ضد الخسارة، بل كثيرا

ما تكون الخسارة ضخمة أيضا، وما زال قانون التركيز فاعلا يوجه الشركات نحو ابتلاع الكبيرة للصغيرة. بل إنه لا يكاد أن ينقضى يوم دون أن تأتي الأخبار المالية العالمية بنبا عن اندماج شركتين أو ثلاث من الشركات الكبرى متعددة الجنسية، أو المفاوضات على طريق الاندماج، أو سعى شركة لشراء نسبة مسيطرة من أسهم شركة كبرى أخرى لتطرد الأقلية المسيطرة التي رفضت الاندماج. وهذا ما يسمى الانتزاع take over. وهذه العمليات تدر ربحا كبيرا للمسؤولين عن اتمامها ودخلا وفيرا لشركات الخدمات المالية والبنوك وبيوت المحاماة.. وأحيانا بعض المسؤولين فى حكومات. ونضيف فى هذا الصدد أن انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة فى ظروف الركود فى الإنتاج دفع الشركات متعددة الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة فى تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة - وأحيانا خسائر فادحة (حالة بنك بارينج مثلا). وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالى على الإدارات العليا لهذه الشركات والموارد التى توجه لعمليات الاندماج أو الانتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجى.

٣ - وتنعكس القدرات الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات على مكانتها فى التجارة الدولية. فلنا أن نستنتج ببساطة أن من له هذه القدرات لابد أن يسيطر على جزء أساسى من التجارة الدولية. ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من هذا. فكل شركة متعددة الجنسية تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها تمارس الاستيراد والتصدير بين بعضها البعض. وأكثر ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات صناعة. وقد اختلفت التقديرات فيما يخص نسبة هذه التجارة داخل شبكات الشركات التابعة لشركة واحدة Intra-firm كنسبة من حجم التجارة الدولية وأرجح التقديرات فى نظرى ٤٠٪. ثم تأتي بعد ذلك التجارة بين مجمل الشركات التابعة لكل الشركات الأم Interfirm وإذا ما جمعنا النوعين معا لن يكون بعيدا عن الصواب القول بأن معظم التجارة الدولية حاليا يتشكل منها. من وقت لآخر تظهر بيانات ذات دلالة. فمن المعروف أن الولايات المتحدة لها نصيب الأسد فى تجارة المكسيك الخارجية. وقد اتضح أن فروع وتوابع الشركات

المتعدية الجنسية أمريكية المقر تسيطر على ٤٠٪ من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة. كما ثبت أن ٦٠٪ من عجز الميزان التجارى الأمريكى مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة فى الولايات المتحدة.

ونذكر هنا أمرين سبقت الإشارة إليهما ويلعبان دورا هاما فى إحكام قبضة الشركات متعددة الجنسية على التجارة الدولية. وأولهما ظاهرة انتشار اقتصار كل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة النهائية ثم ظهور مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى. فالآن يصعب على المرء أن يجد سيارة صنعت بالكامل فى قطر واحد ويصدق ذلك حتى على السيارات الفاخرة. فمثلا أحدث طراز MBW الذى أثيرت حوله حملة إعلان قوية تبين أن ٤٠٪ من مكوناته مستوردة من أقطار متعددة. وهذه الظاهرة حملت لجنة الاتحاد الأوروبى (ومقرها بروكسل) على تحديد نسبة المكونات المحلية وتلك المستوردة من أقطار أخرى أعضاء فى الاتحاد الأوروبى إلى إجمالى قيمة السيارة. وقد رفضت فرنسا ودول أخرى من الاتحاد أن تعطى للسيارة هوندا المنتجة فى بريطانيا الإعفاءات المقررة فى الواحدة لأنها لا تفى بالشروط المذكور. وقد رفعت بريطانيا القضية إلى المحكمة الأوروبية فى لوكسمبورج. وكما ذكرنا من قبل ساعد على هذا التخصص تشغيل الشركات الصناعية غير التابعة لشركة متعددة الجنسية من الباطن. والأمر الثانى هو ظاهرة الاستثمار المباشر المتبادل بين دول الثلاث المهمين (الولايات المتحدة وكندا، الاتحاد الأوروبى، اليابان ودول شرقى اسيا المسماة بالنمور) فالسلعة التى يستوردها المرء من الولايات المتحدة يمكن أن تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكه شركة أم مقرها اليابان. والمنسوجات التى يمكن أن نستوردها على أنها فرنسية صنعت فى الواقع فى أندونيسيا فيما أصبح يسمى الإنتاج عن بعد teleproduction. فمازال مقر الشركة الرسمى فى فرنسا حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق. وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلى المصنع فى أندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الأليكترونى. وأخيراً تتداخل - لتتعارض أو لتتوافق - مصالح الشركة متعددة الجنسية عبر الأقطاب

الثلاثة. ولا يوجد شركة متعددة الجنسية تتجاهل ضرورة تأكيد وجود نشاط لها فى كل من تلك الأقطاب. وبعد قيام السوق الواحدة فى أوروبا الغربية والنافتا فى أمريكا الشمالية والتصديق على الجات ١٩٩٤ وبداية التعاون الواسع فى منطقة آسيا والمحيط الهادى تتمتع السلع والخدمات (ومايلزم لأدائها من العمل) ورأس المال بحرية متزايدة فى الدخول والخروج فى كل أسواق الدول الصناعية وكثير من أسواق دول العالم الثالث. ويقابل ذلك بالطبع «سور الصين العظيم» الذى أقامته الدول الصناعية أمام هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال. ونشير هنا إلى أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكى الضخم لمدة عشر سنوات دون أن يفرض تخفيضاً حاداً للدولار وانخفاضاً ملموساً فى استهلاك الأمريكين لا يمكن تفسيره إلا بأن الدول ذات الفائض إزاء أمريكا - وأهمها اليابان وألمانيا - حريصة على ذلك الاستهلاك لأن الولايات المتحدة هى أكبر وأقوى سوق فى العالم كله، وإليها تصدر الدول ذات الفائض السلع والأموال. فمعدل الادخار فى الولايات المتحدة قد هبط من ١٩٪ إلى ١٥٪ فى ١٩٩٤ ومعدل الاستثمار المحلى من ٢٠٪ إلى ١٦٪ ويقابل هذه النسب فى ألمانيا ٢٢٪ و ٢٢٪ على التوالى. (المصدر : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٦).

وידعم حقيقة قولنا بسيطرة الشركات متعددة الجنسية على المعاملات الاقتصادية الدولية مقارنة إجمالى إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر والتي بلغت ٢١,٢ تريليون فى ١٩٩٤، بإجمالى الصادرات العالمية ٤,٤ تريليون فى نفس السنة.

وكل هذا يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هى المحرك الأول والأقوى فى ظاهرة الكوكبة، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلاً. ولكن الأمور لا تخلو من عوامل أخرى. فقد يسرت سهولة الاتصال والإعلام ظهور منظمات أهلية (غير حكومية) تنشط على مستوى عالمى. كما أن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وفى سهولة الاتصال والانتقال وكذلك الزيادة فى مجمل النشاط البشرى الإنتاجى والثقافى أبرز عدداً من القضايا التى لا يمكن التصدى لها فى إطار دولة واحدة ثم الأخرى وتحتاج لعمل جماعى لأنها تتجاوز الحدود السياسية.

(٢)

المنظمات الأهلية متعددة الجنسية

يسر تطور البنية الأساسية للاتصال والانتقال، جنباً إلى جنب مع تماثل مشكلات متعددة فى بقاع مختلفة من العالم التعارف والتقارب بين الجمعيات الأهلية المعنية بقضية معينة. وأصبح هذا التواصل من سمات العصر ويكاد يكون مقابلاً للشركات متعددة الجنسية التى تحتكر مجال الربح، بالعمل المشترك فى مجالات إنسانية لاعلاقة بها بالربح بل وقد تقف فى وجه بعض الأنشطة المربحة.

وقد نشأت تلك المنظمات فى الدول الغربية. ولكنها تميزت باهتمامات يحس بها شعوب العالم الثالث أكثر من غيرهم كثيراً ما يعجزون عن التصدى لها. وقد بدأت الحكومات الغربية إزاء خيبة الأمل فى نتائج مساعدات التنمية الرسمية ODA (من حكومة إلى حكومة)، حيث لم تخترق البيروقراطية الحكومية ليستفيد منها أكثر الناس حرماناً، إلى رغبة شديدة فى بعض دول الشمال فى استعمال المنظمات الأهلية بعيداً عن الأطر الرسمية. وتمثل ذلك أولاً فى مساندة الجمعيات الأهلية فى الدول المانحة لتوصيل جزء من المعونة. ثم ظهر الاهتمام بالاتصال المباشر بالجمعيات المحلية فى البلد المستفيد. وحيث لم يجد القوم جمعيات تذكر حاولوا إنشاء «منظمات غير حكومية» وعاصر ذلك الاهتمام بمردود أى «ديمقراطية» يذكرها دستور على بسطاء الناس وما ترتب عليه من الحاح على «المشاركة الشعبية» فى اتخاذ القرارات وتنفيذها People's Participation. وأفضى شئ من ذلك إلى الأمم المتحدة التى تقبلت وجود المنظمات الأهلية جنباً إلى جنب مع الوفود الحكومية فى بعض المؤتمرات الدولية مع الحرص على الفصل شبه الكامل بين «المؤتمر» حيث تلتقى وفود الحكومات وتتخذ القرارات، والمنتدى Forum الذى تلتقى فيه وفود من جمعيات أهلية. وكانت بداية ذلك المتواضعة فى مؤتمر «الموئل» Habitat الذى عقد فى مدينة فانكوفر الكندية فى ١٩٧٥، ثم على نطاق واسع فى مؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا ثم مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة) ومؤتمر المرأة (بكين) والعائد الإيجابى من نشاط المنتديات هو التعارف ثم التواصل بين جمعيات قادمة من كل أرجاء الأرض.

ويمكن أن نصنف أهم المنظمات الأهلية ذات النشاط فيما وراء الحدود القومية على الوجه الآتى :

١ - **جمعيات فعل الخير** وهى كثيرة العدد وإن اختلف حجم نشاطها أو انتشاره الجغرافى أو الفئة التى تهتم بها ونوع الخدمات التى تقدمها. ومن أشهر هذه الجمعيات Caritas القريبة من الفاتيكان و Care ذات المرجعية البروتستانتية، و Oxfam البريطانية وأطباء بلا حدود Medecins sans Frontieres الفرنسية الأصل. وما يلفت النظر فى تطور أنشطة تلك الجمعيات هو انخراط أعداد من أبناء العالم الثالث فيها. فهى وإن نشأت فى الشمال لمساعدة الجنوب فقط تستفيد اليوم على نحو متزايد بالكفاءة المحلية، كذلك تعهد الحكومات فى العادة إلى هذه الجمعيات فى توزيع ما تقدمه من «معونات» إنسانية فى حالات الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية.

٢ - **منظمات حقوق الإنسان** : لا يخلو أى قطر من جمعية لحقوق الإنسان أيا كان اسمها الرسمى اللهم إلا تلك الأقطار المنكوبة بحكم استبدادى غاشم، وعددها ليس بقليل لاسيما فى الوطن العربى. وقد عرفت تلك الجمعيات طريق الإتصال المتبادل وعقد مؤتمرات إقليمية وتبادل المعلومات والمساعدات وإنشاء تنظيمات إقليمية (مثل الجمعية العربية لحقوق الإنسان). وبلغ نشاطها الذروة فى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كذلك تسجل هذه الجمعيات لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تمييز عن بقية منظمات الأمم المتحدة بأنها تسمح لغير الحكومات بمخاطبتها وإبداء الرأى داخل اجتماعاتها. ولا بد من الإشارة إلى جمعية «العفو الدولية» Amnesty International التى ركزت كل جهودها للدفاع عن المسجونين السياسيين أيا كانت آراؤهم السياسية أو رؤيتهم الأيديولوجية تأسيسا على مبدأ ديموقراطى أصيل وهو نفى مفهوم الجريمة السياسية. فحيث أن السياسة تستبعد العنف فإنه يتعذر فى المنطق القانونى نسبة الجريمة إليها.

٣ - **حركات السلام ونزع السلاح النووى** : شهدت فترة الحرب الباردة نشأة وتطور حركات الدفاع عن السلام والمناداة بحظر الأسلحة النووية. وظل شبح

مأساة هيروشيما ماثلا فى الوجدان الجماعى. ولم تعد فكرة اللجوء إلى الحرب لهزيمة الطرف الآخر مقبولة كقدر لافكاك للمجتمعات البشرية منه. وإلى جانب حركات السلام المنحازة للاتحاد السوفيتى نظرا لأن خطر العدوان - كما يدل عليه تاريخ الحروب الحديثة - اقترن بالتوسع الإمبراطورى والصراع من أجل اقتسام المستعمرات أو تعديل الحدود فى أوروبا وأمريكا، ظهرت حركات سلام متعددة بعضها على أساس من الدين. وكذلك أكبر حركات نزع السلاح النووى فى الولايات المتحدة. وقد نوعت فى مطالبها من وقف إنتاج المزيد من تلك الأسلحة (أو ما سعى الخيار صفر) إلى المطالبة بحظر التجارب النووية تمهيداً لتصفية المصنوع منها. ولما كان إنتاج الأسلحة عموداً أساسياً من أعمدة الاقتصاد فى الدول الصناعية وكان هو الوسيلة لتحصيل دافعى الضرائب تكلفة البحث والتطوير لدى الشركات المنتجة للسلاح وهو ما كان يتيح لها تطوير تكنولوجيا الإنتاج المدنى بتكلفة لا تذكر، استند تكديس الأسلحة وتطويرها السريع إلى فكرة الردع وليس الغزو. وبعبارة أخرى كان الإنفاق العسكرى يسوغ بضرورة المحافظة على التوازن أو التفوق على قدرة الطرف الآخر التدميرية. وكأنت آخر محاولة فى هذا الصدد «برنامج حرب النجوم» الذى وضعته الولايات المتحدة فى ظل حكومة ريجان ولم يكتب له التنفيذ إذ فاجأ انهيار الاتحاد السوفيتى سياسيا جميع الأطراف وأبعد خطر الحرب النووية على نحو ربما يكون نهائيا. وقبل ذلك الانهيار وقعت الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتلاها اتفاق الدول النووية على حظر التجارب فى الجو ثم وقف التجارب تحت سطح الأرض أو البحر. ومع كل ذلك لم يلق دعاء السلام بأسلحتهم، وآخر مثل لذلك الحملة المضادة لاستئناف فرنسا تجاربها تحت البحر. وليست حركة «السلام الأخضر» Green Peace وحدها النشيطة فى هذا الميدان.

٤ - **حماية البيئة** : أدرك الرأى العام الغربى تماما أن نشاط الإنسان الإنتاجى قد أضر بالبيئة ضررا بالغا. ومن ثم ظهرت جمعيات الدفاع عن البيئة فى أمكنة متعددة من العالم الصناعى المتقدم. وقد أخذ بعض تلك التيارات

يلعب دورا سياسيا ويحقق مكاسب لا يستهان بها فى الانتخابات البرلمانية فى بلد مثل ألمانيا وفى البرلمان الأوروبى. ونجح أنصار البيئة فى سويسرا فى منع أنشطة اقتصادية مربحة من حظر إنتاج الدواجن المكثف إلى حد حظر مرور الشاحنات الكبيرة فى سويسرا فى رحلاتها مابين غربى أوروبا وشرقيها وجنوبيها . وقرر الاتحاد الأوروبى الزام صناعة السيارات بإمدادها بأجهزة لخفض «العادم» ولاستخدام الوقود الخالى من الرصاص. وتوجه الدول عناية كبرى بتطوير وسائل النقل العام وتوسيع شبكاتها بغية اقناع المواطنين بعدم استخدام السيارة الخاصة فى الرحلة اليومية إلى ومن محل العمل حماية للمدن من التلوث الزائد. واتخذت الحكومات إجراءات حاسمة لتوفير وسائل التخلص من النفايات دون أضرار بالبشر أو بالبيئة. ولعل أهم ما قدمت حركة البيئة فى مجموعها هو شعار «استهلاك أشياء أقل ونوعية حياة أفضل» فقد نجحت الرأسمالية فى حفز المستهلكين على استخدام منتجات صناعية متعددة بحيث تظل معدلات الاستهلاك فى تزايد وتبقى منها الربحية العالية. وهكذا أحيط المستهلك بعدد من الآلات والأشياء الصناعية المتكاثرة فى حين لا يجد وقتا للتواصل الإنسانى ولا يدرك أنه بهذا يضر بالبيئة ضررا متزايدا، ومن ثم كان شعار البيئيين السابق. ويمكن التعبير عنه عمليا بمثل بسيط وهو صحيفة نيويورك تايمس التى تصدر يوم الأحد فى ١٤٠ صفحة ثلاثة أرباعها إعلانات. ويقال إزاء ذلك نريد صحيفة محدودة الصفحات فى مقابل المتعة بالنزهة فى الغابات التى تواجه الفناء نتيجة لقطع أشجارها لتصنيع الورق. ومن ثم وقع مجتمع الاستهلاك الواسع تحت نيران النقد الحاد نظرا لما يتخلف عنه من نفايات تجعل من خطر حجمها على البيئة ما قد يتجاوز خطر استخدام الموارد الطبيعية المبدد*. وقد دفع انتشار التلوث فى الغذاء والشراب والدواء إلى انتشار واسع لجمعيات «حماية المستهلكين» التى تقوم فى أوروبا وأمريكا الشمالية بنوع من «الإعلان المضاد» بكشفها عن ضرر أو عدم جدوى منتجات مصحوبة بحملات إعلان واسعة.

* انظر على سبيل المثال : Alan Durning: How much is Enough : The consumer Society and the future of the Earth. Worldwach Institute, washington. 1992

ولما كانت مشكلات البيئة لاتعرف الحدود السياسية كما أوضحنا من قبل، كان من الطبيعى أن تتصل حركات البيئة بعضها ببعض. والمثل الواضح لكثافة هذه الاتصالات تجمع الألوف من ممثليها فى ريودى جانيرو بالتوازي مع مؤتمر القمة للبيئة والتنمية فى يونيو ١٩٩٢.

٥ - الحركات النسائية : من أهم سمات العقود الأخيرة من هذا القرن نشاط الحركات الرامية لتصفية كل تمييز فى المعاملة بسبب الذكورة والأنوثة. ونجح الضغط الشعبى فى تكوين رأى عام انحنى أمامه صناع القرار حتى أخذت المرأة مواقع فى كل أجهزة الدولة والمجتمع حتى مواضع القتال فى السلاح الجوى. وما يستوجب التأمل هو شمول هذه الدعوة للمساواة لكل فئات المجتمع. فالأمر لا يقتصر على عدد من النساء الأفذاذ اللاتى يرأسن الوزارات أو المحاكم أو الجماعات، وإنما يمتد لفرص عمل حيث يحظر القانون الامتناع عن تعيين إنسان كفاء لمجرد أنه امرأة. وهناك أيضاً الإصرار على تحقيق مبدأ الأجر المتساوى على العمل المتساوى وكذلك تساوى فرص الترقية حتى أعلى المناصب.

هذا عن وضع المرأة فى المجتمعات الغنية المتقدمة فماذا عن وضعها فى دول العالم الثالث؟ إن مشكلة المرأة الأولى عندنا هى الفقر فهو الذى يحرمها من التعليم ويحمل لها لدى كل ولادة خطر الموت ويفرض عليها سوء التغذية وافتقار الخدمة الصحية ولكل إمكانية للعمل بأجر خارج المنزل لتحسين دخل الأسرة وتوفير تكافؤ فى المستوى الاقتصادى بين المرأة والرجل. كما أن الفقر والجهل يحولان دون استفادتها من وسائل منع الحمل. وعليها فوق كل ذلك العبء الأكبر فى تربية الأطفال. وينتج عن هذه الأوضاع المتدنية ضعف الحركة النسائية فى عدد كبير من بلدان العالم الثالث واقتصارها فى البعض الآخر على الطبقة الوسطى وأفراد من الطبقة الأغنى فى المجتمع. كما أنها تضعف الحوار فى المجالات الدولية بين حركات المرأة فى الشمال وفى الجنوب حيث لاتتطابق الهموم إلا فى أمور مثل «العنف المنزلى» أو بعبارة أوضح تكرار ضرب الزوج لزوجته التى لاتملك وسيلة لدرء العدوان وهى ممارسة فى كل المجتمعات تقريبا

ولاسيما حين تقترب عداونية الزوج بتعاطى الخمر أو المخدرات، ولكن ما يعنينا هنا هو انتشار حركات الدفاع عن حقوق المرأة فى معظم المجتمعات وسعى المنظمات النسائية إلى التواصل عبر الحدود ورغم اختلاف الأولويات أحيانا.

٦ - غياب الحركة النقابية الأممية : ويدمش المرء حين يلاحظ أن الحركة النقابية مازالت جوهريا ذات طابع قومى. ولم يعد للأممية التى رفعت شعارها فى أواسط القرن التاسع عشر إلا لقاءات عابرة على مستوى ثنائى أو أكثر وبعض الاتحادات الإقليمية محدودة الفاعلية. وغريب حقا أن العمال فى مصانع الشركات متعددة الجنسية المتناثرة فى أقطار كثيرة لا ينسقون بين مطالبهم تاركين الحرية لإدارة الشركة فى ضرب بعضهم ببعض: تصفية مصنع فى قطر معين وإضافته إلى مصنع قطر آخر. ففى الوقت الذى تقول فيه الأمم المتحدة فى تقرير «الاستثمار فى العالم» إن الكوكبة سائرة على قدم وساق وأن قاطرتها هى الشركات متعددة الجنسية، يخصص البنك الدولى الجزء الموضوعى من «تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٥» للتساؤل عن «العمال فى عالم يتكامل Integrating world . أنسى النقابيون نشيد ١٨٤٨ الذى وضعه مناضل فرنسى والذى تقول خاتمته: «لنتحد وغدا يصبح الجنس البشرى أمميا»

وفى تقديرنا أن هذا التراجع نتيجة لسببين : الأول تفاوت الأجور الشديد بين الشمال والجنوب الذى يلعب دورا هاما فى توطين المصانع التابعة فى أقطار من العالم تجمع بين الانضباط الشديد والأجر المتدنئ. وكثيرا ما يقول المسئولون فى أوروبا وأمريكا أن مسئولية استقرار البطالة عندهم ترجع إلى مناقشة بلدان شرقى آسيا فى تصدير المصنوعات بفضل انخفاض الأجور فيها. وخلال مناقشات الجات ١٩٩٤ أثارت السوق الأوروبية اقتراحا بجواز فرض رسوم جمركية على الواردات الصناعية من شرقى آسيا تساوى الفرق فى الأجور. ولم يكتب لهذا الاقتراح القبول لأن الجدل ثار حول المقارنة بين الأجور الحقيقية (أى بأخذ القوة الشرائية لوحدة العملة داخل سوقها فى الاعتبار) وكذلك ضرورة تصحيح المقارنة بإدخال قياس إنتاجية العمل فى كل بلد. والسبب الثانى للقطيعة

العملية بين عمال الشمال وعمال الجنوب هو ضعف الحركة النقابية فى الشمال بعد أن وهنت أثناء سنوات النمو الاقتصادى السريع وتوالى المزايا الاجتماعية وارتفاع مستوى معيشة العمال. ثم فاجأها الركود الحالى وتزايد البطالة واستقرارها (فى الاتحاد الأوروبى ١٢٪ من قوة العمل) وتدنى الأجور فى الولايات المتحدة حيث لا يتقيد الناس بحد أدنى قانونى للأجر ويدفع اليأس إلى قبول العمل بأجر حقيقى يقل كثيرا عما كان سائدا من الأربعينات إلى أواسط السبعينات. ويزيد الحال قسوة محدودية إعانة البطالة فى القدر وفى المدة.

(٣)

قضايا كوكبية بطبيعتها

ثمة قضايا تولدت عن تطور المجتمعات البشرية بصفة عامة، وينوع خاص حيث كان هذا التطور كثيفا متسارع الخطى، وأبرزت محدودية سيادة الدولة القومية Nation-State بالرغم من أن لها آثار داخل كل قطر. ونذكر هنا بإيجاز أهم تلك القضايا:

١ - الممتلكات العامة للبشرية

(١) أعالي البحار التى تشغل الجزء الأعظم من مساحة الكرة الأرضية والتى خرجت دائما عن نطاق السيادة القومية، ولم تكن تلك قضية هامة إلا فى النصف الأخير من القرن العشرين. ويرجع بروزها إلى عدة أسباب. وأول تلك الأسباب تطور وسائل الصيد الآلية الحديثة من حيث قدرة سفن الصيد السريعة وأيضاً من حيث أنواع الشباك وغيرها من وسائل إجتذاب السمك. وهكذا رأينا خلافات دولية كبيرة بين الدول المطلة على شمالى الأطلسى حول اقتسام مناطق المحيط التى يحق لأساطيل كل دولة أن تصيد فيها. كما نرى أساطيل الصيد الروسية واليابانية تنشط فى القسم الجنوبي من هذا المحيط الذى لم تعتمد الشعوب المطلة عليه تاريخياً على منتجات البحر فى غذائها اليومى على نحو رئيسى. ويكاد الخلاف بين أسبانيا والمغرب بسبب حقوق الصيد التى تتيحها

الثانية للأولى وهى تريد سحبها الآن أن يعطل إتفاق المغرب والاتحاد الأوروبي كله على تنشيط العلاقات الاقتصادية (أول نموذج لما يسمى الشراكة المتوسطية أو العربية الأوروبية). وثانى تلك الأسباب بروز أهمية موارد قاع البحر المعدنية وظهور الحاجة للسحب من تلك الموارد. واستخراج البترول والغاز الطبيعى من قاع البحر حقيقة واقعة، ومن الوارد أن يسعى البعض إلى استخراج معادن نادرة نسبياً من تحت مياه البحار. والسبب الثالث عسكرى ويتمثل أساساً فى حركة الغواصات النووية تحت سطح البحار التى يمكن أن يكون رصدها صعباً فى حدود الوسائل الفنية المتاحة. وبعد ابتعاد شبح الحرب العالمية يستمر خطر الحوادث المدمرة مثل اصطدام غواصتين نوويتين. ولكل ذلك طالبت دول كثيرة بوضع قانون دولى للبحار. وشكلت الأمم المتحدة فى السبعينات لجنة لصياغة مشروع هذا القانون عملت لمدة سبع سنوات وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة نص القانون. ولكن واشنطنون رفضت التصديق عليه وبهذا جعلت التصديق غير وارد من أى دولة أخرى. وكل ما استقر عليه الأمر الآن هو مد سيطرة الدولة الاقتصادية إلى مائتى ميل من شواطئها مع بقاء سيادتها السياسية والأمنية والقانونية مقصورة على ١٢ ميل فقط.

(ب) استخدام الفضاء الخارجى وباختراع وتطوير الأقمار الصناعية بدأ ما يسمى «غزو الفضاء» أى أشكال النشاط الإنسانى خارج الغلاف الحيوى للكرة الأرضية. وقد بدأ ذلك الغزو بأبحاث علمية تلتها أقمار التجسس. ثم تكاثرت تلك الأقمار - وكثير منها ملكية خاصة لشركات متعددة الجنسية - حين اتضح حجم الأرباح التى يحققها الاتصال الهاتفى والإرسال التليفزيونى. ولم تتعامل الجماعة الدولية حتى الآن مع مشكلة تقنين قواعد استخدام الفضاء وحل المنازعات التى يمكن أن تنشأ عنه. وكل ما حدث هو الاتفاق الدولى على عدم استخدام الفضاء فى الأعمال الحربية.

(ج) القارة القطبية الجنوبية Antarctic التى لم يدع أحد الاستيلاء عليها والتى يقال إنها غنية بالموارد المعدنية. وهناك الآن تسع دول لها محطات ثابتة على أرض جليد (منها الهند). وقد عقدت هذه الدول اتفاقية حول أسلوب التعامل

مع بيئة هذه القارة نون إتلافها وعلى استبعاد الأعمال الحربية عنها. وبالطبع لاتقيد هذه الاتفاقية أى دولة أخرى فى هذا المجال. وأطراف الاتفاقية لايملكون فى هذه الحال إلا الضغط على المنافس الجديد لينضم إليها.

٢ - البيئة والسكان

(١) **صيانة البيئة** اكتشف الناس منذ الستينات واقع أن النشاط الإنسانى يسبب أضرارا بيئية مؤكدة. وأول هذه الأضرار هو نفاذ بعض الموارد الطبيعية. وكان أول من نبه إليه «نادى روما» فى تقريره الشهير عن «حدود النمو» المبنى على نموذج رياضى ضخمة ومعقد ولكنه يفضى إلى نتيجة لافكاك منها وهى أن استمرار البشر فى السحب المتزايد من موارد الطبيعة غير المتجددة سيؤدى إلى نضوب كثير منها اقتصاديا بمعنى أن تكلفة استخراجها ترفع أسعارها إلى ما هو فوق طاقة الطلب عليه. ونسوق مثلا على هذا قصة الذهب فى مصر. فقد استنفد قدامى المصريين معظم ما كان فى جوف أرضنا من ذهب. ويؤكد الجيولوجيون أنه له بقايا ولكن أحد لم يسارع بالتعاقد مع الحكومة على استخراج تلك البقايا. وثانى هذه الأضرار إفقار التنوع الحيوى Biological diversity بالقضاء على عشرات الألف من أنواع النبات وأنواع الحيوان. ويؤدى هذا إلى انهيار بعض الأنساق البيئية الهامة. وهنا نشير إلى مثل من بلادنا، فقد أدى الإفراط فى استخدام المبيدات الحشرية القاسية بهدف التخلص من دودة القطن إلى تصفية أنواع كثيرة من أعدائها الطبيعيين. وبالتالي لجأت وزارة الزراعة إلى زيادة جرعات المبيدات والبحث عن أشدها قتلا ورشها جوا مما أثر بالسلب على صحة الحيوان وعلى صحة الإنسان (انتشار أمراض الكبد بين جمهور لايشرب الكحوليات) وبصفة خاصة على الأطفال. وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن التلوث الذى أصبح ظاهرة شائعة فى كل مكان فيما نأكل من طعام وفيما نشرب من ماء وفيما نتنفس من هواء. وفى رأس أسباب التلوث نجد الاستخدام الكثيف للطاقة الأحفورية Fossil energy بدءا بالفحم (الفترة الأولى للتصنيع الحديث) ثم البترول على أوسع نطاق وبصفة خاصة فى وسائل النقل وفى توليد الكهرباء

وأخيراً الغاز الطبيعي. ويقول الخبراء أن ما أطلقه البشر من غازات مثل ثاني أكسيد الكربون فى المائتى سنة الماضيتين أكثر مما فعلوه منذ وجد الإنسان على ظهر الأرض وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر...!

وما يعنينا فى هذا المقام هو أن الظواهر البيئية لاتعترف بالحدود: فالأنهار تحمل الملوثات إلى كل الدول التى تمر بها. وهكذا ماتت الأسماك وطفحت على سطح الراين فى أوروبا حيث يشق النهر قلب مثلث الصناعات التقليدية عبر سويسرا وألمانيا وفرنسا وهولندا. وهكذا نرى أشجار الغابات فى ألمانيا تضم وتتموت بسبب المواد الحمضية التى تحملها الأمطار وتدفعها الرياح من شمالى غرب الولايات المتحدة. والعالم مشغول الآن بقضية احتمال ارتفاع متوسط درجة الحرارة على مستوى الكرة الأرضية كلها وما يمثله من تهديد بنوبان جليد من القطبين برفع مستوى سطح البحار فتغرق بالتالى المناطق الواطنة التى تطل عليه (دلتا النيل مثلاً). فالبيئة لها مشكلات محلية فى أضيق الحدود (مجاورة سكنية، كفر أو نجع أو نزلة) إلى حدود الدولة كلها (تلوث مياه النيل والتربة الزراعية فى مصر). وهى أحياناً ذات طابع إقليمى مثل التصحر فى البلاد المدارية ذات البعد الصحراوى مثل معظم الوطن العربى. ويبقى بعد ذلك قضايا بيئية تعنى البشرية كلها أو جلها وإن على تفاوت*.

(ب) حركات السكان قبل ظهور «الدولة القومية» الحديثة فى كل أجزاء المعمورة بما اصطحبها من حدود سياسية واقتصادية وقانونية، وما يتبعها من تمييز بين مواطنى الدولة الذين يحملون جنسيتها وبين الأجانب، لم يكن الناس بحاجة إلى جواز سفر للانتقال بين أقطار العالم المختلفة. وفى وطننا العربى كان حجاج المغرب وغيرهم من المسلمين من أقطار غربى أفريقية يعبرون تلك المسافات الشاسعة حتى يدخلوا مصر ويستريحوا قبل الرحيل منها مع حجيجها إلى الحجاز عبر سيناء حيث يلتقون بحجاج الشام عند مدينة أيلة (التي يسميها الاسرائيليون إيلات) ولم يكن منهم من يحمل جواز سفر أو بطاقة هوية. ولم يكن بيد ابن بطوطة أو الإدريسى حين جال كل منهما أنحاء أفريقية جواز أو تأشيرة

* انظر موضوع البيئة المرجع الأساسى : M.K. Tolba, O.A. El-Koly et al: The World Environment: 1972- 1992 Published by : Chapman and Hall, London. 1992.

دخول. وكذلك كان الحال فى أوروبا من رحلات تجارية ودينية وعلمية. بل إن التاريخ يبيننا قبل ذلك أن سكان أوروبا الحاليين فيما عدا الكلت والباسك قدموا إليها، موجات متتالية، مهاجرين من آسيا، بالإضافة إلى أهل الشمال (اسكندنافيا) Mormans والعرب (أسبانيا، برتغال، صقلية وجنوب إيطاليا، جنوبى فرنسا). وقد حكم معظم تلك الهجرات الجماعية عجز البيئة فى الموطن الأصلي عن الوفاء باحتياجات سكانه فى حدود معارفهم ومهاراتهم المحدودة ومن ثم سعوا نحو أرض أكثر ثراء. وقد كرر الأوروبيون هذه الظاهرة عندما أرسلوا بفقرائهم أساساً ليقيموا فى العالم الجديد على حساب سكانه الأصليين، وبأعداد أقل فى استراليا ونيوزيلندا، وقد جرت فى شرقى وجنوبى وغربى آسيا هجرات مماثلة. وكان نصيب المشرق العربى منها الأتراك (التتار ثم السلجوق، ثم العثمانيون)، ولكن البلدان الغنية فى عصرنا هذا تغلق حدودها بأبواب من حديد. وفى حين تطلق اتفاقية الجات ١٩٩٤ حرية الانتقال لرأس المال والسلع والخدمات يظل انتقال العمالة من الجنوب إلى الشمال محظور تماماً. كما أن أقصى اليمين يطالب بطرد الأتراك (من ألمانيا) والعرب (من فرنسا) حتى من حصل منهم على جنسية الدولة التى يقيم فيها. بل لقد وصلت الأمور إلى حد تقييد اكتساب الجنسية بالمولد رغم كونه مبدأ قانونياً أساسياً ورد فى قوانين الجنسية فى مختلف أقطار العالم.

ويزيد من تعقيد المشكلة ظاهرة الملايين من اللاجئين الذين طردوا من موطنهم دفعوا إلى الفرار منه والذين يعيشون فى مخيمات ولا يحملون جوازات صالحة ولا يجدون عملاً ينفقون من عائدته وكثيراً ما تنفشى الأمراض فى مخيماتهم فى حين ترفض كل الدول قبولهم على أرضها. وهذه الأوضاع القانونية التى تلغى حراك السكان فى الوقت الذى يسرته وسائل الانتقال الحديثة يقاوم من نتائج فشل التنمية فى كثير من بلدان العالم الثالث وما يترتب على ذلك الفشل من فقر وحرمان وما يرتبط به من قهر سياسى واستقطاب شديد فى توزيع الثروة والدخل وانتشار العنف حتى مستوى الحرب الأهلية التى تعيشها بعض بلدان العالم الثالث لسنوات طويلة - ٢٠ سنة فى أنجولا). ولا يخفف من حدة هذه الأوضاع الظالمة إلا توافق دولى يصل فى التحليل الأخير إلى نقل فرص العمل إلى حيث

تتوافر العمالة مادام ما تقوله النظرية الاقتصادية الأكاديمية، من أن زيادة عرض فرص العمل يجذب المزيد من العمالة إلى مواطن النشاط الإنتاجى من البلاد التى يزيد فيها عرض العمالة ويقل الطلب لم يظهر له تأثير ما فى هذا المجال.

وتفنيد الهجرة يعقد إلى حد كبير قضية زيادة مجموع البشر دون زيادة توازنها فى طاقة تحمل اليابسة بل والكواكب كله ومحيطه الحيوى. فقد ظلت الزيادة العامة فى أعداد سكان الأرض طفيفة على مدى آلاف السنين بسبب معدلات الموت العالية (وبصفة خاصة كأثر للمجاعات والأوبئة والحروب). وقد أخذت تلك الزيادة أبعاداً مقلقة فى النصف الثانى من القرن العشرين. وإذا ضربنا مثلاً من مصر نجد أن معدل السكان منذ بدأ التعداد فى ١٩٠٧ ظل أقل من ٢٪ حتى ١٩٤٧. وقد انزعج الناس أمام هذه الظاهرة وكثر الحديث عن «الانفجار السكانى» والتحذير بأن تلك الزيادة ستدمر الموارد وستعنى تزاخم الناس واقتتالهم فى سبيل موقع على الأرض. ولكن الدراسة العلمية أبرزت مفهوم «مرحلة الانتقال الديموجرافى». ذلك أن معدل زيادة السكان فى ظروف الفقر والتخلف يبقى منخفضاً نتيجة لكون معدل المواليد لا يتجاوز معدل الوفيات إلا بأقل من ١٪ أو نحو ذلك. وفى المقابل يؤدي ارتفاع مستوى المعيشة إلى انخفاض كبير فى كل المعدلين ويدور معدل الزيادة حول ١٪ كذلك. ولكن تقدم الخدمات الصحية والقضاء على الأوبئة وتناقص ضحايا الحروب وندرة المجاعة المتوطنة تخفض معدل الوفيات بسرعة، فى حين يبقى الفقر والجهل على معدل مواليد مرتفع فتكون الحصيلة تتجاوز معدل الزيادة ٢,٥ ٪، وهذا وضع انتقالي لا يستقر. فإما تنجح جهود التنمية ويرتفع مستوى المعيشة مقترباً من السائد فى الدول الصناعية فيتراجع معدل الزيادة بانتظام (٢,١ ٪ فى كل من الأرجنتين وكوريا الجنوبية حالياً) وإما أن تنهار تلك الجهود فيعود معدل الوفيات إلى الارتفاع نتيجة للحروب على الحدود والحروب الأهلية وانتشار الأوبئة وظهور المجاعات. ورغم اتجاه معدل الزيادة فى كل بلاد الأرض نحو الانخفاض المستمر، مازال معظم الزيادة المتوقعة فى عدد البشر مركزاً فى العالم الثالث وبالذات جنوبى آسيا. ولن تدمر الزيادة فى البشر البيئة الطبيعية وما يمكن أن يدمرها سوء التعامل معها.

٣ - الجريمة المنظمة

كانت الجريمة حتى منتصف القرن الحالى محلية، وكان المجرمون المتفرغون يعملون على أساس حرفى حيث يمارس المجرم وأعوانه القلائل خروجهم على القانون فى منطقة جغرافية محدودة. وكان من يتجاوز تلك الحدود يسمى «قاطع طريق» فى صعيد مصر. كانوا يتعيشون من الجريمة فى مستوى متواضع لايتجاوز فى أحسن الأحوال مستوى معيشة فلاح غنى، ولم تكن فكرة «تعظيم الربح» واردة فى أذهانهم. حتى جماعات المافيا الإيطالية المنشأة اقتسمت فى الولايات المتحدة الأسواق فيما بينها ولم يخطر بذهن أحد من زعمائها أن يسعى لابتلاع الآخرين ويكون احتكارا كما تفعل الشركات فى عالم الرأسمالية. كذلك كان نشاط تلك الجماعات مركزا فى الابتزاز و«الحماية» أو تهديد متجر صغير بالتخريب أو بقتل صاحبه إذا لم يضع متجره فى حماية العصابة المحلية مقابل إتاوة دورية منتظمة وكذلك إدارة أعمال الميسر المتنوعة التى كانت محظورة فى معظم الولايات وعمليات الدعارة والمراهنات السرية على سباق الخيل. ولم يكن القتل غرضا فى ذاته وإنما وسيلة لفرض السلطان وعقاب الخونة أو فى حرب صغيرة للسيطرة على حى معين أو امتداد نفوذ عصابة إلى جزء من سوق عصابة أخرى.

ولكن صورة الجريمة الآن تختلف. فقد تحولت العصابات الكبيرة إلى أساليب الشركات ورجال الأعمال. فحين أثرى زعمائها اتجهوا إلى الاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية وبالذات فى قطاع المقاولات والإسكان. ولما اتخذت الولايات المتحدة إجراءات صارمة لتحديد مصادر الأموال عند وصولها إلى البنوك، ونشطت شرطة الضرائب ذات المهارة والسطوة فى فحص مظاهر الثروة ومنشأ الدخول بدأت عمليات غسيل الأموال القذرة تدخل أثرياء الجريمة ضمن زمرة الرأسماليين من رجال الأعمال. وسرعان ما أدركوا ضرورة وجود منافذ لهم خارج الولايات المتحدة. وكان طبيعيا أن ينشأ تقارب بين عصابة أمريكية وأخرى فى البرازيل إذا كان لابد لنجاح عملية الغسيل أن تمر الأموال القذرة الأمريكية بريوى جانيرو أو سان باولو قبل أن تصل إلى أسواق أوروبا. ويمكن عندئذ أن

تعود تلك الأموال أو بعضها إلى أمريكا نظيفة ومرحبا بها. فبدأت الفوارق بين رجال الأعمال التابعين للعصابات الإجرامية وغيرهم من رجال الأعمال تتراجع حيث انضموا إلى نواديهم وجماعاتهم المختلفة، وظهر فى الولايات المتحدة تعبير «الجريمة المنظمة» تمييزا لهذا الإجرام المتطور عن غيره من أشكال الإجرام العرضى أو الحرفى.

وقد دفع هذا الاختلاط بين أصحاب المال غير المشروع وأصحاب المال المشروع زعماء الجريمة على التفكير بمنطق الرأسمالية، أى التركيز على زيادة الثروة باستمرار. وبالتالي هجروا أنشطة تقليدية قليلة الربح الصافى لأن مصدرها الشارع ومتوسطو الحال فى أحياء معينة واتجهوا إلى مجالات تدر الأرباح الكبيرة، ومن ثم ركزوا نشاطهم فى أعمال مثل تجارة المخدرات، والتجارة غير المشروعة فى السلاح (بما فى ذلك مكونات السلاح النووى) والإفساد السياسى من حيث هو وسيلة للتهرب من الضرائب والتحرر من القوانين المؤثمة واختراق أجهزة الأمن بل وأحيانا القضاء. واستخدمت الجريمة المنظمة كل وسائل الاتصال والتنصت والمراقبة التى أبدعتها التكنولوجيا المعاصرة ووصل بها الأمر إلى التعاون مع أجهزة المخابرات من ناحية ومحاولة احتواء عناصر الإرهاب السياسى فى خدمتها من ناحية أخرى (المثل الشهير هنا هو نهاية «الألوية الحمراء» الإيطالية إلى تبعية أنافيا التى سلمتهم فيما بعد للحكومة فى صفقة مالية مع بعض كبار رجال السياسة)

ولاشك فى أن تجارة المخدرات هى أكبر مصدر للربح الإجرامى. ذلك أن البلاد التى تزرع الأفيون أو الكولا تستخدم النبات بصورته الأولى (أدنى مستوى تركيز للجوهر المخدر) وفى أغراض طبية (كمخفف للألم فى حالة الأفيون، وكممنشط فى حالة الكولا). ويزرع الأفيون أساسا فى آسيا وبنوع خاص فى «المثلث الذهبى» وهو المنطقة الجبلية على حدود بورما ولاوس وتايلند ثم «الهلال الذهبى» بشمالى غربى باكستان، أفغانستان، شمالى إيران، تركيا، وانضمت إليها الآن بعض جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. أما موطن الكولا فهو هضبة أعالي الأمازون. وكان لأهل الغرب «الفضل» فى استخراج

منتجات من أوراق النباتين تركز فيها الجوهر الفعال: الأفيون، ثم المورفين ثم الهيروين من نبات الخشخاش، والكوكايين من الكولا. وفي المقابل تشكل النول الصناعية الغنية الأسواق الرئيسية لكلا العقارين. ففيها ينتشر الإدمان وتتوافر القدرة الشرائية. بالتالى أصبح نشاط العقاقير المخدرة أو المنشطة تجارة دولية منذ البداية تشمل الزراعة فى مناطق محمية جغرافيا ثم مصانع لاستخراج المنتج النهائى ثم نقله عبر آلاف الأميال، ثم تجارة جملة فتجارة تجزئة تصل بهذا المنتج إلى الشارع حيث جمهرة المدمنين. فهو الآن نشاط اقتصادى متكامل عبر القارات. ومن ثم أصبح له تنظيم محكم يضمن استمراره بالإرهاب أحيانا وبالرشوة على أعلى مستويات الحكم وكبار رجال البنوك والشركات التى تتداول الأموال القذرة. لقد قال بريس دى كويار أمين عام هيئة الأمم المتحدة السابق إن تجارة المخدرات فى العالم بيد شركة متعددة الجنسية. وكان قوله تعبيرا دقيقا عن الواقع. فالشركة موجودة وتنسق بين شركات تابعة لها وتستمر رغم سقوط أو قتل بعض كبار المسئولين فيها وتنقل أجزاء من نشاطها من بلد لآخر (وأحدث مثل لذلك نقل بعض نشاط المافيا من إيطاليا إلى جنوبى فرنسا حتى تهدأ ريح التطهير) وكانت المافيا أول نشاط ينمو فى موسكو بعد سقوط الحزب الشيوعى. وتغسل المافيا الروسية أموالها فى ألمانيا وتقييم الاتصالات مع عصابات أوروبا وأمريكا. بل إن المهاجرين الروس فى إحدى ضواحي نيويورك يطلق عليها الآن اسم «روسيا الصغيرة» يشتغلون مع المافيا الروسية، كما كانت مافيا «إيطاليا الصغيرة» على علاقة وثيقة بصقلية «الوطن الأم».

ويأتى بعد تجارة المخدرات الاتجار غير المشروع فى الأسلحة. فالسلاح الذى يفسر استمرار حرب أهلية فى بلد أفريقى عشر سنوات يورده تجار لايتعاملون مع الحكومات فقط، بل أيضا مع جماعات متمردة أو منغمسة فى قتال قبلى أو عشائرى. ومن المعروف كلما زادت المخاطرة زادت الأرباح. ولم تعجز عبقرية الشر حتى عن توفير التمويل. فالمورد الأساسى لبعض جماعات الأفغان هو زراعة وتصدير الأفيون بالتعاون مع المخابرات العسكرية الباكستانية. وذلك

بالطبع إضافة إلى رصيد التمويل الأمريكى والسعودى وإلى حد ما الإيرانى. وأخيرا تأتى الأنشطة المالية المربية التى ترتبط بغسيل الأموال القذرة والسرقات الضخمة التى تتيحها قدرة المشتغلين بها على اختراق أجهزة الحاسوب لدى البنوك وشركات التأمين وغيرها من الشركات المشتغلة بالأعمال المالية. فمن ينجح فى التوصل لمفتاح حاسوب فى بنك يتمكن من إعطاء تعليمات بنقل مبالغ كبيرة على دفعات متكررة لحساب آخر فى نفس البنك أو بالتحويل لحساب فى بنك آخر. وكثيرا ما يستعين اللصوص المتعلمون بزملاء لهم يعملون داخل البنك يعرفون عن طريقهم «الحسابات الراكدة» مثل الودائع لأجل طويل نسبيا والتى لايسحب منها أصحابها على نحو جار. فالسرقة منها يمكن ألا تكتشف إلا بعد مدة طويلة نسبيا أى عدة شهور أو حتى أكثر من سنة. فليس من عادة أصحاب هذه الأموال التأكد من رصيدها بصفة دورية ماداموا لايسحبون عليها شيكاتهم اليومية ومدفوعاتهم المتجددة. ويدخل فى هذا القبيل دخول مسئولين مصرفيين للمضاربة بأموال المودعين فى أسواق الصرف والأسواق النقدية ولاسيما أسواق المشتقات Derivatives التى يتم التعامل فيها مع البنوك مباشرة دون أن تظهر فى أعمال البورصات، أو مايسمى بالإنجليزية Over the counter واختصارا OTC. ويكفى دليلاً على حجم هذه العمليات ماجرى فى فرع بنك Baring فى سنغافورة وأدى إلى إفلاس البنك العريق (اشترته مجموعة مصرفية هولندية أصولا وخصوما بجنية استرلينى واحد)، وكذلك خسائر بنك داىوا Daiwa اليابانى نتيجة لعمليات أجراها مدير فرعه فى نيو يورك وبلغت ستة مليارات دولار. وظهور الخسائر يحدث على أثر مضاربات ضخمة خاسرة، أما المضاربات الناجحة فإنها لا تفضح إلا بصعوبة، إن فضحت. وقد أدى التوحيد العملى للأسواق النقدية والمالية وأسواق الصرف إلى تضخم حجم عمليات المضاربة التى ليس لها أدنى علاقة باحتياجات التجارة الدولية أو حركة رؤوس الأموال عبر الأقطار. ووفقا لتقديرات موثقة ومدققة ومستبعدة لازواج الحسابات بلغ حجم التعامل اليومى فى أسواق الصرف ٨٨٠ مليار دولار فى أبريل ١٩٩٢. ووفقا لتصريحات بعض المسئولين فى الغرب وصل حجم التعامل اليومى إلى تريليون دولار ١٩٩٦.

رابعاً : تراجع مكانة الدولة وسيادة أيديولوجية السوق

ومن حقنا أن نتساءل عن دور الدولة فى كل هذه التطورات ذات الأهمية البالغة. ولابد هنا من نظرة مدققة تذكرنا بطبيعة الدولة القومية ودورها فى الاقتصاد الرأسمالى أو اقتصاد السوق.

١ - الدولة القومية والنظام الرأسمالى

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر مولد أمور ثلاثة. ففيها بدأت الثورة الصناعية التى مكنت الرأسمالية الغربية من خلق مجتمع جديد تماماً مارلنا نعيش فى معالمة الرئيسية حتى الآن ولعدة عقود قادمة دون أدنى شك. فإن تلك الثورة مكنت الإنسان من الإنتاج باستخدام طاقة آلية غير طاقته العضلية أو طاقة الحيوان أو مجارى المياه أو الريح. وبدأ بالتالى الاعتماد شبه الكامل على الطاقات الأحفورية. وقاد هذا التطور إلى ظهور طبقة من أثرياء المال (وليس ملاك العقارات) تتميز بالإقدام والتجديد وتحمل المخاطر. وانتشر التبادل النقدى وحل محل المقايضة العينية. وتميز الإنتاج الرأسمالى بأنه غير مخصص لمستهلك معين (كتفصيل بدلة عند خياط) وإنما للسوق حيث يمكن أن ينجح أو يخفق فى اجتذاب المستهلكين. وهكذا ظهرت آليات السوق التى لم تكن لها المكانة الأولى فى أى نظام اقتصادى سابق على الرأسمالية. بل إنها ليست بحال «قوانين طبيعية» كما يزعم المروجون لها.

وفى الفترة نفسها ظهر مفهوم الدولة القومية Nation-State أى التى تعرف على أساس أمة ذات ملامح محدودة تسكن أرضاً ذات حدود دولية ليست على أنها أملاك أسرة مالكة كما كانت دولة آل عثمان وإمبراطورية آل هابسبورج أو آل رومانوف. وكان استقلال الولايات المتحدة فى ١٧٧٦ كولة دستورية يتقاسم فيها رئيس (التنفيذ) والكونجرس (التشريع) وكلاهما منتخب لمدة أربع سنوات. ويحمى الدستور محكمة عليا يختار الرئيس بموافقة الكونجرس أعضاها التسعة الذين يعملون مدى الحياة ولايتقاعدون إلا بإرادتهم بحيث لايتاح عمليا التدخل فى اختيارهم إلا عند وفاة واحد منهم أو تقاعده. وبالتالي يمكن أن تنقضى فترة

رئيس أمريكى لون أن تتاح له فرصة الدفع بأحد أنصاره إلى مقعد فيها. وتلا ذلك فى ١٧٩١ أسقاط الملكية المطلقة (المدعية بحق الهى فى الملك) فى فرنسا وإعلان أن الأمة مصدر كل سلطة فى الدولة. وقد ساد مطلب قيام الدولة على أساس الأمة القرن التاسع عشر كله تحت راية «مبدأ القوميات» Le principe des nationalités.

وظهر فى الفترة نفسها كتاب «تحقيق فى أسباب ثروة الأمم» الذى ألفه آدم سميث، مؤسس علم الاقتصاد فى رأى الكثيرين. وفيه بين المؤلف أن ثروة الأمة ليست ما تكده من ذهب وفضة وكما ساد الاعتقاد فى أوروبا لدى يتجاوز القرنين، وإنما مصدرها هو العمل الذى دعا لرفع إنتاجيته جذريا بإشاعة التقسيم الفنى للعمل. ثم أوضح أن امتناع الدولة عن التدخل فى الإنتاج أو فى التجارة واجب على أساس أن «يد السوق الخفية» تحقق أفضل النتائج وتولد النمو والكفاءات بآليات العلاقة المتبادلة بين العرض والطلب والتمن. وبذلك أصبحت الحرية الاقتصادية وحماية الملكية الفردية الأساس الفكرى أو الأنموذج Paradigm السائد وساعد ذلك على الدعوة أيضاً للحرية السياسية وحقوق الإنسان. وسارت الدراسات الاقتصادية كلها منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الآن على أساس دراسة اقتصاد أمه متمثلة فى دولة قومية مستقلة. وحتى نظريات التجارة الدولية لم تكن تعنى إلا بالمبادلات بين الدول. واستقر ذلك كله فى الوجدان العام حتى أصبح تعبير أمة وتعبير دولة مترادفين فى اللغة الإنجليزية على الأقل.

وما لم يقله سميث أو يتوقعه هو أن الدولة القومية مكنت الرأسمالية من تسيير أمور البلاد وحظر الإضراب وقمع المظاهرات والتصفية الدموية للحركات الثورية. فقد اتسمت العقود الأولى للتصنيع باستغلال بشع للعمال (وبخاصة النساء والأطفال) الذين عاشوا فى حالة فقر وعناء كثيرا ما حملتهم على التمرد. كما شنت الدولة القوانين الجديدة التى تنظم المعاملات بين الناس فى نمط الإنتاج الجديد. ووفرت النظام القضائى الكفء للحسم فيما ينشأ عنها من نزاع أو مخالفة لقواعد القانون. ويمكن أن نضيف هنا أن استقرار النظام البرلمانى وظهور

الأحزاب السياسية مكن المجتمع من تغيير حكامه بصفة دورية دون حاجة إلى تغيير جوهر النظام السياسى والاجتماعى للدولة. أما أن جيوش الدول حاربت بعضها بعضا لإعادة رسم الحدود بين الدول القومية. ويكفى أن نشير هنا إلى أن توحيد معظم الألمان فى دولة كبيرة مر فيها وراء الحروب المحلية الصغيرة بحريين كبيرتين: بروسيا والنمسا، ثم بروسيا وفرنسا. ولا مجال هنا للإطالة فى السرد، فالغرض هو تأكيد حقيقة أن الرأسمالية لم تتطور وتتعزيز والدولة قابضة فى موقع الخفاء، وإنما بدور قوى الدولة فى توحيد السوق القومية وتأمين مصالح الرأسمالية «القومية».

٢ - عصر الامبراطوريات

ولكن أكبر الخدمات التى قدمتها الدولة للرأسمالية كانت استخدام الجيوش فى فتح معظم الأقطار غير الأوروبية الأصل، وكانت مساندة الملوك منذ البداية وراء «الشركات الملكية» Royal Companies مثل شركة الهند الشرقية البريطانية التى حكمت بالفعل أجزاء شبه القارة الهندية ثم استدعت الجيش البريطانى ليحتل كل البلاد وأعلنت فكتوريا ملكة بريطانيا أنها أصبحت إمبراطورة الهند. وكان القرن التاسع عشر مرحلة الحروب من أجل اقتسام قارات الجنوب بين الامبراطوريات الغربية. وحين نهضت اليابان حذت حذو الدول الغربية على أساس أنها كدولة أسيوية يجب أن تكون لها المرتبة الأولى فى حكم أجزاء القارة التى تستعمرها الدول الأوروبية. وحين خضعت كل الأرض لسيطرة الأوروبيين وامتدادهم فى الولايات المتحدة كان طموح بعض الدول التى قويت خلال القرن التاسع عشر إلى زيادة نصيبها من المغنم، أى إعادة النظر فى التقسيم العام. وجر هذا الطموح وما صادفه من مقاومة شرسة إلى حربين عالميتين. وكانت المستعمرات مطلوبة كمصادر لمواد أولية وكسوق لمنتجات المصانع الأوروبية ثم الأمريكية، وكوطن يهاجر إليه فقراء الدول الاستعمارية بما يحد من حجم الفقر الذى رافق تطور الرأسمالية الصناعية وكان من المتصور أن يدمرها كما توقع ريكاردو ومالتس. وفى التحليل الأخير تجسدت العلاقة الاستعمارية فى الوسائل

المتعددة لسحب جزء هام من الفائض الاقتصادى من المستعمرات إلى الدولة الاستعمارية.

وما كان كل هذا الفتح والغزو والقمع ليتقبل من شعوب أوروبا على ما فيه من توضيحات إلا بقاعدة أيديولوجية تسوغه أو تدعو إليه، وهكذا تحولت الوطنية من شعور بالانتماء إلى أمة والعيش بسلام على أرضها إلى تعصب قومى عدوانى، والحق أن الفكر الأوروبى اعتمد علنا ثم بحكم العادة والتربية مفهوما عنصريا أصيلا هو تفوق الأوروبيين على سائر البشر، والزعم بأن الحضارة ظاهرة أوروبية خالصة نشأت فى اليونان وانتشرت على يد الرومان ثم دهمها ظلام العصور الوسطى بعد استيلاء «البرابرة» على روما، وانقشع الظلام فى عصر النهضة بعد أن اندمجت قبائل الجرمان والقوط والوندال فى حضارة الامبراطورية التى أسقطها أسلافهم. وما زال أثر العنصرية فى الفكر الغربى ملموسا بعد خمسين سنة من انتهاء مأساة «العنصر الآرى» التى ارتكب بإسمها النازيون أشنع الجرائم، ويبدو هذا الأثر حين يقوم الأوروبيون أحوال الشعوب الأخرى بمقاييس وقيم الحضارة الغربية باعتبارها النسق العالمى للتقدم والرخاء، وهو ما يسمى لدى المفكرين فى التنمية التمرکز الأوروبى حول الذات Eurocentrism. أما فى عصر بناء الأمبراطوريات فقد كان مجمل الأوروبيين مقتنعين بأن الغزو والفتح وطرد أهل البلاد الأصليين خير خالص لأن الجيوش الفاتحة والمستوطنين فى الأرض المفتوحة كانوا يحملون لهذه الشعوب البربرية المتوحشة نعمة الحضارة الغربية. وانخرطت الكنيسة الكاثوليكية بكل ثقلها فى نفس الاتجاه وإنما بشيء من التمييز فزعمت أنها تنقل رسالة السيد المسيح إلى أقوام من الوثنيين، وكان أساقفتها يرافقون الجيوش الأسبانية والبرتغالية بنوع خاص ويباركون مذابح الهنود الحمر وتدمير حضاراتهم ومحو معالمها المادية.

وفيما بين الدول القومية حرصت الفئات الحاكمة على إعلان تعصب كل أمة إزاء الأمم الأخرى. ففرنسا أمة العقل والحرية والإخاء والمساواة التى أنتجت «فلسفة الأنوار» أو ما يسميه بعضنا التنوير والثورة الفرنسية الكبرى وحقوق الإنسان. ونشيد ألمانيا القومى يقول: «ألمانيا فوق الجميع». وبريطانيا العظمى

«الامبراطورية التي لاتغيب عنها الشمس» وإيطاليا ورثة الامبراطورية الرومانية تسعى مثلها للسيطرة على حوض البحر المتوسط... الخ وهكذا زرعت الضغينة بين الشعوب وعلى مدى أكثر من قرن تحدث الناس عن العداء التقليدى بين فرنسا وبريطانيا (التي لعبت الدور الأساسى فى هدم امبراطورية نابليون). ثم كان حديث الصدام الألمانى الفرنسى الذى أثار ثلاث حروب بين ١٨٧١ و ١٩٣٩. وكان تدريس التاريخ فى مراحل التعليم المختلفة يزرع فى المواطنين هذه النعرات منذ الطفولة. كما كان من طبيعة الأمور أن يواكب هذا تمجيد العسكرية والعسكر وإعلاء قيمة «الموت من أجل الوطن» فوق كل القيم. وفى هذا الجو المشحون بالتعصب القومى اتجه معظم الاشتراكيين نحو «الأممية» المبنية على تأخى العاملين فى مواجهة شاملة ضد الرأسمالية أيا كانت جنسيتها. وفى هذا الإطار الفكرى تدعمت الرأسمالية ونمت فى خطوات جبارة من توحيد السوق القومية وحمايتها ضد المنافسة الخارجية إلى انفرادها بأسواق الامبراطورية على اتساعها. وكانت المحصلة الجوهرية اتجاه الرأسمالية فى كل الدول إلى تركيز ملكية وسائل الإنتاج. وطفئت على السطح أشكال الاحتكار المتعددة. الترسنت والكارتل، الاحتكار القانونى، الاحتكار الطبيعى. احتكار الأقلية.. الخ انتهى عهد المنتجين الأفراد الذين لايستطيع أيهم السيطرة على السوق وتحديد السعر، وبالعكس تمكنت الاحتكارات من التأثير فى آليات السوق لتعظيم نصيب كل منها فيه. وقال الاقتصاديون الكبار (سيرافا، وينسون، تشمبرلين) فى الثلاثينات أن الأحوال السائدة بالفعل عممت «سوق المنافسة الاحتكارية» محل سوق المنافسة الحرة.

ويهمنا هنا أن نذكر مرة أخرى أن الاحتكارات المسيطرة حاربت التطوير التكنولوجى لاطمئنانها على أرباحها وخشيتها أن تضر بعض الاختراعات بأسس صناعة قائمة. ويؤكد هذا أن فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) كما ذكرنا من قبل لم تعرف اختراعا هاما إلا فى حالة ماركونى والاتصال اللاسلكى ومولد الإذاعة. وقد تغيرت هذه الصورة رأسا على عقب فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كما ذكرنا من قبل.

٣ - تأثير الكوكبة على دور الدولة

(١) مقارنة فى الأحجام يفرض العرض السابق عن الفعاليات والقضايا التى تتجاوز الحدود الدولية التساؤل عن دور الدولة الآن وفى المستقبل القريب فى الأقطار الصناعية المتقدمة. فلم تكن الشركات الكبرى فى حاجة للكثير من القوة فى التعامل مع معظم دول العالم الثالث. ولكنها كانت تستند فى أمور كثيرة على حكومة دولتها الأصلية. ولذلك فإن التساؤل ينصب على دور الدولة فى عالم الصناعة المتقدم. ونعود لحظة للأرقام حيث نرى أن الناتج المحلى الإجمالى لخمس وأربعين دولة منخفضة الدخل تأوى ٣,١ مليار نفس لايزيد فى مجموعة عن ٣٣٩,٨ مليار دولار، فى حين أن إيرادات أكبر ثلاث شركات فيما جاء فى مجلة فورشن تبلغ ٣٤٧,٣ مليار. ونجد أن إيرادات ثلاث عشرة شركة هولندية من قائمة المجلة المذكورة بلغت ١٥٦ مليار دولار فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولندا لايزيد عن ٣٠٩ مليار. وفى فرنسا كان الناتج المحلى ٥٩,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٤,٢ تريليون وإجمالى إيرادات الشركات الواردة فى قائمة فورشن (١٤٩) يصل إلى ٣,٨ تريليون. ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أذى دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسعها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى. ومن الطبيعى والحال كذلك أن يتقلص دور الدولة السيادةى إزاء هذه الشركات.

(ب) الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة : وقد تمكنت الرأسمالية متعددة الجنسية من الاستغناء - إلى حد كبير - عن بعض المهام الموكولة للدولة القومية منذ نشأتها، وهذه بعض الأمثلة.

لم تعد هذه الرأسمالية فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقومية. فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى. والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة متعددة الجنسية التى تمكنها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم. وهى لاتواجه إلا احتمال المنافسة مع شركات من نفس النوع. وكثيرا ما تنتهى المنافسة بين شركتين إلى اندماج merger أو انتزاع take over

أحدهما السيطرة على الأخرى. وبدون ذلك أشكال من التعاون رغم المنافسة. ويظهر ذلك بوضوح فى مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخ. ومن الأمثلة على هذا التعاون المركز الأوروبى لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات الذى تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحواسيب : بول الفرنسية Bull , ICL البريطانية، وسيمنز الألمانية. كذلك تنشئ الشركات المتنافسة فى أحوال غير قليلة شركات تابعة مشتركة. وهى تملك دائما وسيلة التغلب على صعوبات دخول أى سوق محلى برشوة كبار المسؤولين ونوى النفوذ السياسى، فضلا عن إغراق وسائل الإعلام بإعلانات عالية الثمن. يبقى بعد ذلك أن هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة من إنتاج الأسلحة ولذلك لا يتصور أن تقر أى نزاع للسلاح على نطاق واسع. فسوق السلاح أكبر - حتى الآن على الأقل - من أن يفرط فيه منتجو الأسلحة أو من يتاجرون فيها أو رجال الدولة الذين يتوسطون فى الصفقات (انظر حكاية الأمين العام للحلف الأطلسى).

ومن ناحية أخرى يشكل الطلب العسكرى جزءا هاما من الطلب على المنتجات والسلع، فهو سوق رائجة من المطلوب تصفيتها. وأهم من ذلك يوفر «الإنتاج الحربى» تمويلا أساسيا لأعمال البحث والتطوير التى تستفيد الشركات التى تجرى فيها البحوث والتى تورد المنتج الحربى من الجديد فى التطور التكنولوجى بإنتاج سلع وخدمات مدنية. وكفى مثلا لذلك شبكة «انترنت» الشهيرة. فهى ثمرة إنفاق عسكرى فى البحث والتطوير استهدف مواجهة حالة حرب تدمر واشنطون (القيادة المركزية) بتوفير شبكة اتصال بين القوات المنتشرة فى عدة قارات دون المرور بمركز الشبكة. وقد كلف هذا التطور أكثر من عشرة مليارات دولار واستغرق قرابة عشرين عاما. وهو الآن فى الخدمة المدنية تستفيد منه شركات لا تحصى فى تحقيق أرباح متزايدة دون أن تتحمل أى نصيب من تكلفة البحث والتطوير.

وأخيراً. كان من الواجب بعد انتهاء الحرب الباردة تخفيض اعتمادات التسليح. وهنا برزت فكرة الجيش المحترف المكون من عدد محدود نسبيا من الأفراد المؤهلين الذين يمضون حياتهم العملية كلها فى القوات المسلحة حيث

يتلقون المزيد من التأهيل للتعامل مع أسلحة حديثة بالغة التعقيد. فالتقدم التكنولوجى يوجب تسريح أعداد كبيرة من الأفراد، كما يسرح الكثير من العمال فى المصانع ومواقع الخدمات. وهكذا ألغت فرنسا فى ١٩٩٦ التجنيد الإجبارى الذى كان من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى وما ولدته من رغبة فى أن يدافع عن الجمهورية مواطنون يفدون الوطن بحياتهم وليس مرتزقة يتنقلون من خدمة ملك إلى خدمة آخر وفقا لما يحصلون من أجر ومزايا عينية.

وفى مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة، فلم تعد فى حاجة إلى خدمات الشرطة. أما الأمن الاجتماعى والسياسى فإنه لايمثل حاليا ضرورة ملحة، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها فى الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات العمالية وإدارات الشركات. فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية. حتى مبدأ تحديد الحد الأدنى للأجور بقانون أصبح موضع جدل شديد فى الدول التى تمارسه وهو لايطبق فعليا فى بريطانيا والولايات المتحدة. ويبرز اتجاه إلى الاستعاضة عنه بما يسمى «دخل المواطنة» أى حد أدنى لدخل المواطن يوفره المجتمع (وليس صاحب عمل) إذا لم يكن لدى المواطن دخل شخصى. ويضعف انتشار البطالة واستقرارها الحركات النقابية فى الدول الصناعية فى مواجهة شركات كبرى كثيرا ما تهدد بإغلاق المصنع الذى تتكرر فيه المنازعات بين الإدارة والعمالين.

وفى مجال البريد والاتصالات شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على حركات البريد الخاصة التى تنقل الرسائل «من الباب إلى الباب» فى أقصر وقت ممكن. ومن ثم فقد البريد الذى تسيره الدولة أهميته فى نظر الشركات ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها فى شىء. أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها بطبيعتها أداة كوكبة. ومن أبسط صورها نجد الفاكس يغطى العالم فى مجموعه ويدخل حتى المنازل وليس المكاتب وحدها. وهو ينجو حتى الآن من محاولات التنصت أو غير ذلك من أساليب الرقابة. وارتبطت خصخصة هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية Telecom فى أوروبا بضرورة اندماجها فى شبكات الاتصال الدولية والتكامل مع الحاسوب كما نرى اليوم فى البريد الأليكترونى وشبكة أنترنت.

حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الإلتزام بإجراءات التحكيم ضمانا لحسم أى خلاف بين الأطراف المتعاقدة فى أقصر وقت ممكن كما أن القضايا المدنية تسقط قبل الحكم فى أحوال كثيرة نتيجة لصلح بين الطرفين يتم خارج المحكمة ويتنازل بمقتضاه المدعى عن دعواه. حتى فى الحالات التى تخضع للقانون الجنائى يجوز للمتهم والمجنى عليه فى قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنتهى «صفقة» deal بين الطرفين كل إجراءات التقاضى . ومن الناحية النظرية يختلف القانون الفرنسى والقوانين التى تأثرت به (ومنها القانون المصرى) عن القوانين الأنجلوساكسونية من حيث أن الجريمة تعد عدوانا على المجتمع وليس على الضحية وحدها. وبالتالي يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها.

وأخيراً، وإن لم يكن أقل الأمور أهمية، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود، فأيام العملة المعدنية كان حق «سلك العملة» بيد الملك وحده دون غيره من أمراء الإقطاع ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد ولاتتنازل عنه لأى جهة. وحين ظهرت النقود الورقية احتفظت الدولة بحقها فى إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار فى مقابل مقاسمته فى أرباح عملية الإصدار (وهى حتى الآن الجزء الأهم فيما تحصل عليه الحكومة المصرية من البنك المركزى) وكذلك تولى مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل. وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها، وكان ارتفاع ذلك السعر دليلا على النجاح الاقتصادى لأنه يعنى أن الاقتصاد الوطنى قد حقق فائضا فى ميزان المدفوعات الدولية. وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسى لإنشاء صندوق النقد الدولى. أما الآن فلاتوجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت، فكل العملات اليوم عائمة. بل إن الدولة تحرص أحيانا على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات أو تقليل الواردات من بلاد معينة. وقد سبق أن أشرنا إلى انفلات أسواق الصرف العالمية وحجم المضاربات فيها وافتقاد أى دور انضباطى لبنك مركزى. ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال والأعمال عن كل الحكومات هو التعامل ببطاقات الائتمان Credit cards التى

لا تخضع لإشراف أى جهة اللهم إلا حرص أصحاب الإسم التجارى عل ضمان سلامة إصدارها من أى بنك فى أى بلد فى العالم. فهذه نقود (أى أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة. وبعبارة أخرى سقط حق خلق النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوما باليات السوق. وهى تزداد رواجاً باطراد إذ أنها مقبولة فى كل الأقطار الهامة ومعظم الأقل أهمية وأياً كانت العملة التى حسب الدين بها، وفى النهاية يسد حامل البطاقة دينة بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك الذى أصدر له البطاقة. فهى نقود «كوكبية» بمعنى الكلمة.

(ج) القيود على السياسات الاقتصادية الكلية : ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية *Macro-economic Policies* التى تراها صالحة للاقتصاد القومى إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشركات متعددة الجنسية التى تنتمى تاريخياً لها أو التى تعمل فى أرضها مع وجود الإدارة العليا فى بلد آخر. والاختلاف فى وجهات النظر وارد حين يفكر طرف فى مصلحة الاقتصاد القومى أولاً فى حين يفكر الآخر فى اقتصاد العالم كله. وقد أوضحنا فيما سبق كيف لانتقيد الشركات متعددة الجنسية بأى وطن أو جنسية فى تعبئة المدخرات وانتقاء الخبرات وتوطين وحدات الإنتاج أو التسويق. وما زالت الصعاب التى تواجهها الحكومات الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حين تريد الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية، أو تنشيط الاقتصاد القومى لامتناس جزء من البطالة، أو على العكس تحملها خشية التضخم على رفع سعر الفائدة الذى يمكن أن يفرض بطء حركة الاستثمار والإنتاج، أو حين تواجه تعاظم حجم الدين العام الداخلى، وما زالت عقبة هامة فى طريق استكمال السوق الموحدة واعتماد عملة أوروبية واحدة يصدرها بنك مركزى واحد. فرغم البون الشاسع الذى قطعتة أوروبا الغربية فى اتجاه التكامل تصل الأمور الآن إلى تجريد الدولة القومية من حرية تحديد السياسة الاقتصادية وعن حقها السيادة فى خلق النقود، وعلى مستوى العالم كله استقر اللقاء الدورى لرؤساء الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، وكندا)، إزاء واقع أن تلك الدول تضم المقار الأساسية لأربعمئة

وثلاثين من الخمسمائة شركة الكبرى فى العالم. ولكنه ليس بحال «مجلس إدارة» الرأسمالية الكوكبية كما كتب البعض، وإنما هو فى الواقع لقاء لمحاولة ما يمكن من تنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول فى المدى القصير .

ولم تجد الحكومات من سبيل لعلاج هذا العجز إلا الانتقاص من الخدمات المقدمة من هيئة التأمين الاجتماعى، وترتب على تخفيض الاعتمادات الحكومية تراجع مستوى الخدمة الصحية فى بريطانيا. وقررت الحكومة الفرنسية وضع سقف على قيمة الأدوية التى يصفها الأطباء للمرضى، ومن يتجاوز منهم هذا الحد يدفع الفرق. ولما كان تأمين البطالة قاصرا على البطالة المؤقتة عندما يفقد العامل عمله ثم ينجح فى الحصول على عمل آخر فى حدود سنة واحدة، فإن من يقع فى بطالة مستمرة (أى أكثر من سنة) يفقد حقه فى التأمين. وإذا كانت سنوات خدمته قليلة يكون معاشه غاية فى التواضع، وغنى عن الذكر أن الشبان الذين لم ينجحوا فى الحصول على عمل ليسوا مشتركين فى نظام التأمين الاجتماعى. وهكذا تصل أعداد كبيرة من المواطنين إلى وضع تهميش كامل marginalization أو استبعاد من المجتمع كما يقول الفرنسيون exclusion وليس فى الأفق ما يبشر بانتعاش اقتصادى يهبط بالبطالة إلى حدود مقبولة، ولكن كل التوقعات تبين أن النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية سيكون متواضعا (بين ١٪ و ٣٪) وأنه سيكون نموا دون عمالة جديدة. فنحن إذا أمام بطالة بنيوية ناتجة عن التقدم التكنولوجى الكبير والمتسارع. فكل آلة جديدة تعنى استغناء عن عمال. وتتادى الأحزاب الاشتراكية بتخفيض ساعات العمل الأسبوعى إلى ٣٢ ساعة فقط (أى أربعة أيام فى الأسبوع). وهذا ما يمكن أن نسميه إعادة توزيع البطالة. والعقبة هنا هى أن أصحاب الأعمال يريدون تخفيض الأجور بنسبة تخفيض ساعات العمل وهذا ما يرفضه العمال.

ولهذا التهميش وخطر الوقوع فيه أثر مباشر فى ضعف الطلب على السلع الاستهلاكية وبصفة خاصة المعمرة. فالمهمشون لا يشترونها. وغير المهمشين

* قال رئيس وزراء فرنسا أثناء أزمة شركة «رينو» إن دولة الاتحاد الأوروبى تنتج سنويا ١٨ مليون سيارة وأنها تشتري فقط عشرة ملايين. فإذا دخلت المنافسة اليابانية والكورية بقوة فإن صناعة السيارات الأوروبية تواجه خطر الانهيار.

يدفعهم القلق على مستقبل التأمين الاجتماعى إلى الإدخار بأشكاله المختلفة ومنها التأمين الإضافى لدى شركات التأمين، ومن ثم يؤجلون مشترياتهم لاسيما فى مجال تجديد السلع المعمرة*. ومن ناحية أخرى تؤدى هذه الأوضاع إلى السخط والتذمر والإضراب والتظاهر وانتشار الجريمة. وكانت تلك المخاطر تحمل الرأسمالية القومية إلى قبول إصلاحات اجتماعية لضمان سوق محلية موسرة واستقرار اجتماعى وسياسى. ولكن الرأسمالية الكوكبية لاتعنى بأحوال سوق معينة، ولاحتى بسوق دولة المقر لأنها تنشط على أساس أن اليابسة كلها سوق لها. وماذا يعينها فى تراجع الأسواق الداخلية فى غرب أوروبا إذا كان فى وسعها أن تغزو سوق روسيا أو الصين، أو حتى الهند؟

ولايلغى هذا كله بحال استدعاء الشركات متعددة الجنسية لدولة أو لعدة دول للتدخل مثلاً فى إعداد الجات ١٩٩٤ فى الاتجاه الذى تريده تلك الشركات (مثل تغطية التجارة فى الخدمات، وضمانات الاستثمار المباشر وحقوق الملكية الفكرية.. الخ). وحين تتنافس بعض تلك الشركات إزاء صفقة معينة يستعين كل منها بحكومة أو أكثر. وكم من رئيس جمهورية أو رئيس وزراء يزور دولة أو دول زيارات رسمية وفى حافظة أوراقه طلبات شركة أو شركات متعددة الجنسية بصدد صفقة أو صفقات تعقدها الدول التى يزورها. وعند اللزوم قد يتدخل عسكرياً فى بعض مناطق العالم الثالث حلف عسكري دفاعاً عن مصالح الشركات متعددة الجنسية. ودون إسهاب فى هذا الشأن لابد من استيعاب أمرين:

الأول : أنه ليس بوسع أى دولة، حتى ولو كان ناتجها المحلى الإجمالى أكثر من خمس الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله (الولايات المتحدة)، أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش فى عزلة عنها. ومهما سمعنا عن صدام مصالح (حقيقى فى أحيان كثيرة) أو حرب تجارية بين دولتين من الدول الصناعية لايجوز أن نتوهم لحظة واحدة أن عملية الكوكبة ليست العملية السائدة التى تجرف فى طريقها الكثير مما يعوقها. وتلك طريق لعودة فيها.

الثانى : أن السلطة الاقتصادية على اقتصاد العالم لاتقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى. وهنا يكمن الخطر الأساسى حتى على الكوكبة ذاتها . لقد

اعتمدت الرأسمالية القومية على الدولة التي كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودى الأفق أويقدمون على تصرفات خرقاء. كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة سياسية كوكبية تحميها حتى من أخطائها. ناهيك عن مواجهة قضايا مثل تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال. وفى ضوء هذا نفهم اهتمام البنك الدولى حاليا بقضية البيئة والتصدي المباشر للفقر. بل إن تهديد أمن الرأسمالية الكوكبية يمكن أن يأتى من شعوب الدول التى نبتعت منها الشركات متعددة الجنسية إذا استمر الركود الاقتصادى وتدننى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من السكان، وتفاقم البطالة وتراجعت الأجور وانكمشت «دولة الرفاه». وربما كانت هذه الاعتبارات وراء دعوة بعض الكتاب إلى تخطى المسئولين عن الشركات بصفات رجال الدولة.

(د) تخطى الدولة عن المرافق العامة : المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التى تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتى يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها أو بنص القانون والتى يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود. ويسمىها القانون فى مصر المرافق العامة أخذا بالتقليد الفرنسى Services publics. وهى فى أوروبا أصلا ملك للدولة ابتداء أو بالتأميم. ولما كانت الشركات تعمل فى الولايات المتحدة فى بعض أنشطة البنية الأساسية ميز القانون بينها وبين مطلق شركات القطاع الخاص وسميت «المنافع العامة» public utilities لتدخل السلطة السياسية فى أعمالها وعلى وجه الخصوص فى تحديد الأسعار. ويسوغ اختفاء المنافسة هذا التدخل فى نظر الاقتصاديين ورجال الأعمال على حد سواء. والجديد الآن هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله. ورأينا فى بريطانيا سجوننا أنشأها القطاع الخاص بتشجيع من مارجريت تاتشر..!

(هـ) تآكل نظم التأمين الاجتماعى : انتشر فى أوروبا فى أعقاب تحريرها من النازية وتحت ضغط الجماهير التى قاومت الاحتلال الألمانى وقدمت عشرات الألوف من الشهداء فكرة تأمين المواطنين ضد المرض والعجز والشيخوخة

والبطالة من خلال تمويل يشارك فيه العمال وأصحاب الأعمال. ولم تعترض «الرأسمالية القومية» على ذلك لأن سلامة صحة المواطن وتوفير دخل منظم له يعنى إضافة كبيرة للسوق المحلية، وبالفعل ساعد هذا النظام بالإضافة إلى ارتفاع الأجور ابتداءً ثم مسايرة معدلات التضخم على تعميم ما سُمي آنذاك «أسلوب الحياة الأمريكى» والمقصود به مجتمع الاستهلاك الواسع. وخدم هذا المجتمع الرأسمالية بالذات فى مجال السلع المعمرة التى يحد فقر العالم الثالث من إمكان رواج سوقها فى المستعمرات السابقة. وكانت البداية التاريخية لذلك نشر «مشروع بيفريدج» فى بريطانيا قبل أن تضع الحرب أوزارها. وصاحب هذا التوجه حركة تأميم هامة فى المواقع الحاكمة للنشاط الاقتصادى: البنوك الكبرى، شركات التأمين على الحياة، توليد وتوزيع الكهرباء... الخ.

وقد عانت نظم التأمين الاجتماعى فى السنوات الأخيرة من عجز متزايد: عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات. وساعد أمران على تفاقم هذا العجز. الأمر الأول هو الزيادة المتوالية فى العمر المتوقع عند الولادة (بين ٧٥ و ٨٠ سنة حالياً) وبالتالي وجود شريحة من السكان (نسبة من إجمالى السكان تتراوح بين ١١,٥٪ فى أيرلندا و ١٧,٥٪ فى السويد) تحصل على معاش وتحتاج إلى خدمات صحية كثيفة. وهذا ما يفسر تركيز معظم الزيادة فى تكاليف التأمين الاجتماعى فى مجال الصحة. والأمر الثانى هو ارتفاع نسبة البطالة لسنوات متوالية وبصفة خاصة بين الشباب (تجاوز معدل البطالة ١٠٪ من قوة العمل فى فرنسا وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا..). وهذا ما يعنى النقص فى الموارد لأن العاطلين لا يسدبون اشتراك التأمين.

خامساً : أيديولوجية السوق

(١)

السوق قبل انتشار الرأسمالية

يحلو لأنصار الرأسمالية أن يسموها «اقتصاد السوق» بما قد يوحي بأن البشر الذين عاشوا قبل انتشار الرأسمالية لم يعرفوا الأسواق وأنها لم تلعب فى

أى مجتمع سابق نورا يذكر. وهذا ما يناهى الواقع التاريخى الثابت. فممنز بدأ المتقايضان يعتمدان سلعة ثلاثة لقياس قيمة السلعتين المتقايض عليهما ظهر الثمن، وأمكن توسيع دائرة المبادلات. وحين اكتشف البشر استخدام المعادن مقياسا للقيم ظهر التاجر الذى يشتري ليبيع فيما بعد محتفظا فى تلك الأثناء بكمية المعدن الصلب الذى لايتلف سريعا. ثم تدخلت الدولة فى سك وحدات نقدية معدنية ذات قيم محدودة وتحمل رمز الدولة وتاريخ الإصدار. وسرعان ما تمتعت النقود المعدنية بقبول عام فى المعاملات. وعندها ظهرت الأسواق فى بقع كثيرة وبدأت المبادلات بينها، ونشطت طبقة التجار الذين يشتغلون بالشراء والبيع بغرض زيادة رصيدهم من العملات المعدنية. واكتشف الناس بعد ذلك مزايا البرونز والفضة وبصفة خاصة الذهب (المعدن الذى لا يصدأ).

وهكذا عرف الأغريق القدامى - رغم نمط الإنتاج الزراعى العبودى السائد عندهم - عملة معدنية رائجة هى الدراخما (التي أصبحت الدرهم عند العرب). وكانت الدعوة إلى مجتمع ديموقراطى تعبيراً عن رغبة التجارة فى أن يكون لهم صوت فى شئون المدينة - الدولة إلى جانب ملاك الأراضى والعبيد. وبالمثل عرف الرومان الليبرا (وهى فى الأصل اسم وزن من البرونز يقابل الرطل تقريبا) والتي نجدها فى Livre بمعنى الجنيه وفى علامة التى ترمز للجنيه الاسترلىنى، وفى الليرة الإيطالية والتركية والسورية واللبنانية فى وقتنا هذا. كما عرفوا عملة أخرى أسموها dinarus (كانت ذهبية فى الأغلب) أسمها العرب بعد ذلك الدينار.

وكل من قرأ كتب التراث العربى لاسيما فى التاريخ والجغرافيا وجد الحديث عن الأسواق مطولا. وواقع الأمر أن الوطن العربى تمحور نشاطه الاقتصادى والسياسى حول مجموعة من المدن ذات الأسواق الشهيرة والتي ضمت فى الغالب معهدا علميا حول مسجد مرموق، كما أن معظمها كان لفترة ما على الأقل عاصمة لدولة من «دول الملوك» كما أسمها ابن خلدون والمقريزى. من فاس فى أقصى المغرب إلى البصرة فى أقصى المشرق العربى. كما أن أسواق هذه المدن تاجرت مع أسواق البلاد المجاورة من الهضبة الإيرانية والهند والصين وبلاد الترك الأصلية، إلى بلاد القوقاز شمالا، وأفريقيا الشرقية وبلاد الساحل جنوبا

الصحراء الكبرى. وكذلك مع أسواق أوروبية فى مقدمتها البندقية وأما فى وبعض المدن الأسبانية ومدن جنوبى فرنسا. ويمكن أن نذكر أسواقا مماثلة فى أوروبا نذكر منها على سبيل المثال المدن الألمانية الشمالية التى كونت رابطة hanse للدفاع عن مصالحها والتى أنشأت فرعا لها فى لندن، والتى بدأ تكوينها فى القرن الثالث عشر. حقا أن الطابع الغالب لحياة البشر فى تلك العصور كان الإنتاج أساسا من أجل الاستهلاك الذاتى فى الرعى والزراعة. ولكن ظهور الدولة وجيوشها وضرائبها كان يسحب جزءا من الفائض الاقتصادى لوحدات الإنتاج الصغيرة هذه ويحولوه عادة إلى نقود تكفى نفقات الملوك وحشياتهم وجيوشهم. وكان ذلك بالشراء من التجار. ومن ناحية أخرى أدى التطلع إلى سلع من بلاد بعيدة يرغب فيها أثرياء القوم أهم مقومات التجارة فى ذلك الوقت: تجار القاهرة يشتررون توابل الهند عبر اليمن ويصدرونها إلى أسواق أوروبا. وكانت التجارة بين أسواق الوطن العربى على امتداد رقعة منتظمة ورائجة وتحقق الربح الجزيل.

وكما هو معروف يقوم الإنتاج الصناعى الرأسمالى على أساس البيع لمشتريين غير معروفين مقدما، أى للبيع فى سوق متقلبة الأسعار تتفاوت فيها كميات العرض والطلب، ولذلك ارتبط انتشار الرأسمالية بتحويل المبادلات العينية إلى مبادلات نقدية تتم فى أسواق. ويمكن بالتالى أن نقر بأن نمط الإنتاج الرأسمالى يعتمد على الأسواق. وفى بدايات الرأسمالية كانت الوحدات الإنتاجية تعد السوق آلية مستقلة لاسلطان لها عليها ولاعلى تحديد الثمن الذى يغلب عليها فى زمن معين. ولكن هذه الصورة التنافسية شبه الكاملة اختفت منذ أواخر القرن التاسع عشر حين ظهرت الاحتكارات وأشباه الاحتكار التى تنجح عادة (بحكم سيطرتها على جزء كبير من المعروض فى السوق) فى تشكيل الثمن فيما يسمى أسواق المنافسة الاحتكارية التى حلها اقتصاديون كبار فى الثلاثينات من القرن الحالى.

(٢)

من التحليل إلى الأيديولوجية

مظاهر السوق الأولية أو المجودة بسيطة ولايجادل فيها باحث جاد. وإنما العيب كل العيب هو تحويلها إلى نسق قيمى وقوة فوق إرادة الناس وقدرة على

تحقيق النمو الاقتصادي المطرد ورفع مستوى معيشة الناس فى خط متصاعد عبر بعض النكسات الوقتية. فالقول بأن زيادة الطلب مع جمود العرض فى سوق معينة ولخطة محدودة يؤدى إلى ارتفاع السعر هو كلام بالغ التجريد إلى حد ينهى كل جدل. إنه مثل قولنا $2=1+1$ دون معرفة أى شىء عن محتوى كل واحد أو محتوى الاثنين. فالحدود - بلغة المنطق - المستخدمة تحتاج جميعا إلى التوضيح والتعريف الجامع المانع. فحقيقة «الطلب» هنا لاتعنى بأية حال الحاجة إلى السلعة موضوع البيع والشراء. وإنما تعنى بالإضافة إلى الحاجة القدرة المالية على دفع ثمن السلعة المحتاج إليها. وبالتالي يتناقص الطلب كلما ارتفع الثمن بأن ينسحب من السوق أقل الطامعين فى الشراء دخلا. وأكثر من هذا حاجات الإنسان كثيرة وشهوته إلى سلعة محدودة تحد منها شهوته إلى أخرى. ومن ثم فإن الطلب الفعلى يفترض القدرة على الشراء وكذلك الأولوية التى يعطيها المشتري المحتمل لسلعة معينة بين كل السلع التى يشتهيها. وقصة افتراض نجاح كل مشتر فى تعظيم منفعة محض خيال حيث لاوسيلة كمية معروفة لقياس درجات المنفعة فى حين أن أدوات حساب الربح وتعظيمه متاحة وممارسة بالفعل. ولكن يبقى لآليات السوق دور بالغ الأهمية من حيث أنها مكان ممارسة المستهلك لحريته فى الاختيار (السلعة أو الخدمة) والتضحية (بالثمن الذى يدفعه). فالسوق هى الوسيلة الطبيعية لممارسة كل من المنتج والمستهلك لحريته وكذلك تحمل نتائج تلك الممارسة الإيجابية والسلبية بما فيها احتمال إفلاس المنتج واستدانة المستهلك فيما وراء قدرته على السداد. ولذلك فإن التخطيط الاقتصادي الرشيد لايجوز أن يلغى آليات السوق تماما، وإنما يتعامل معها لتفادى السلبيات مع إمكان تعظيم الإيجابيات التى تعود على المتعاملين وعلى المجتمع. ووسيلة المخطط المثلى هنا هو توقع مسيرة الأسواق مقدما لتقدير ما يمكن أن يشوبها من سلبيات ثم محاولة تعديل هذه المسيرة بالتأثير على العرض أو الطلب أو الثمن بأدوات اقتصادية ومالية وليس بأوامر إدارية. والمثل الشهير فى هذا الشأن فرض ضريبة استهلاك عالية على المشروبات الكحولية للحد من استهلاكها وتقليل حالات الإدمان بأضرارها المعروفة.

وبالمقابل فإن الزعم بأن آليات السوق إذا تركت دون تدخل من الدولة ستحقق التخصيص الأمثل للموارد فلايقوم عليه دليل واحد فى كل تاريخ الرأسمالية.

فهدف تعظيم الربح وحده يؤدي إلى نمو اقتصادى غير متكافئ إقليميا وقطاعيا واجتماعيا. ولا يخفف آثار هذه الظاهرة السلبية إلا تدخل الدولة. ونجد فى الولايات المتحدة (المجتمع الذى نشأ رأسماليا خالصا) أن الصناعة بدأت فى الشمال الشرقى وتكدست فيه وفقا لقانون التوطن الشهير الذى صاغه الفريد مارشال «الصناعة تجذب الصناعة» واستخدمت الحكومة الفيدرالية (وأعضاء مجلس الشيوخ من الولايات التى كانت محرومة من الصناعة) توزيع التمويل العام وعقود المشتريات الحكومية لتوطن صناعة الطائرات وما يتصل بها على الساحل الغربى بحيث غدت مدينة سياتل فى ولاية واشنطنون عاصمة هذه الصناعة بالغة الأهمية وذات المضاعف الكبير. وكان تركيز السلاح البحرى والصناعات الالكترونية من نصيب كاليفورنيا. ولم يكن مصادفة أن تستقر صناعة الفضاء فى ولاية أريزونا شبه الصحراوية. والأمثلة كثيرة فى مجال تطوير الصناعة بتدخل من الدولة وكان حسن توزيع النشاط الاقتصادى والصناعى بنوع خاص وراء كل ما تم فى فرنسا فى معظم دول الاتحاد الأوروبى من تقسيم أرض الدولة إلى عدد من الأقاليم ودفع التنمية فى المتخلف منها حتى تستثمر أرض الدولة (أو الحيز الوطنى كما يقال) بالكامل وتتكافأ مستويات المعيشة فى كل أرجائها. وعلى المستوى القطاعى كان معدل الربح المحقق فى قطاع الزراعة مقارنا بالربح فى النشاط للصناعة ينذر بهجرة رأس المال من الزراعة إلى الصناعة. وعالجت الحكومة الفيدرالية هذا الأمر بدعم ضخم لقطاع الزراعة تجاوز فى الثمانينات الخمسين مليار دولار سنويا. وأخيرا كان تحديد حد أدنى للأجور وتوفير خدمات صحية ومدارس حكومية وكل ما يسمى التأمين الاجتماعى جنبا إلى جنب مع الضريبة التصاعدية وسيلة للحد من افقار الفئات الاجتماعية التى تظهر فى أدنى مستويات الدخل. وفى عصر الكوكبة أصبح للشعار السائد التخلص من كل قواعد السلوك التى سنتها الدولة أو ما يسمى بالإنجليزية Deregulation الذى تسعى الرأسمالية الكوكبية لفرضه على بلدان العالم الثالث التى تعيش ظروف فقر مخيف. ويعكس هذا الشعار حقيقة تدنى أهمية الأوضاع الداخلية فى نظر الشركات الكوكبية واستغنائها المتزايد عن دولة المقر.

والأمر الخطير هنا هو التبشير بأيدئولوجية السوق فى بلدان العالم الثالث،

والزعم بأن آليات السوق وحدها والانفتاح الكامل على الشركات الكوكبية التي تملك «رأس المال والتكنولوجيا» والاستجابة لكل مطلب تقدمه أو يدعى البعض أنه ضرورة ليكون لنا «من الحظ نايب» كما يقول التعبير الشعبى فى مصر. ويصاحب هذه الأيديولوجية بصفة خاصة إهدار «الوطنية» كقيمة والتهوين من قدرات شعوبنا والانبهار المطلق بكل ما هو أمريكى أساسا أو غربى بصفة عامة من طعام أو شراب أو زى أو حتى كلمات إنجليزية تشيع فى لغة الحديث وفى الإعلانات وأحيانا حتى فى المقالات. ويبدو أننا أقلعنا عن ترجمة أى مصطلح وحشرناه فى صيغة الإنجليزية حشرا فى الفم حتى اعوج اللسان العربى. وهلل بعض الناس فى بلادنا لما يسمى «الكوكبية» Globalism والذي يتلخص فى القول بأن العالم توحد تحت قيادة الغرب بلا منازع وأنه يشكل قطاراً سريعاً نحو مستقبل أفضل وأن علينا أن نقفز فى مؤخرة القطار وإلا ضعنا «وخرجنا من التاريخ» وأصبحنا نسيا منسيا. وهذا حديث يهمل حقيقة التخلف وأنه ليس مجرد تأخر زمنى وإنما تنمية مشوهة صنعت لخدمة الاستعمار ومصلحه وليس لتطوير وتقديم المجتمع بأسره أنسى بعض المصريين أن بلادنا كانت تعج بالأجانب المتمتعين بامتيازات رهيبة حيث لا تفرض عليهم ضريبة إلا بموافقة اثنى عشر دولة أوروبية، ولا يحاكمون جنائيا إلا فى قنصلياتهم ولا قيد على أى نشاط يقومون به. فماذا كانت النتيجة؟ عيب وخيبة أن يهدر الناس تاريخهم على هذا النحو. ومن المؤلم أن رد الفعل الأساسى إزاء هذا الانبهار والتبعية الأيديولوجية جاء من القوى السلفية التى تتصور إمكان إعادة التاريخ إلى الوراء إلى عصور المجد والازدهار. نحن أمام مقولتين غير عقلانيتين : «السوق هو الحل» و«الإسلام هو الحل».

عندما نجحت الثورة الروسية وظهر الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى كان لها الفضل الأكبر فى سحق النازية الألمانية وبدأت غزو الفضاء، جذبت «الاشتراكية» أفئدة كثير من المعذبين فى الأرض وبصفة خاصة بين شعوب العالم الثالث. وتوهم كثيرون أن «الاشتراكية هى الحل» دون تحديد لما يريدون تحت هذا الشعار. واتخذ معظمهم مرجعا مطلقا نموذج الاتحاد السوفيتى. وتبنت قيادات فى العالم الثالث المثل الأعلى الاشتراكى من واقع النجاح والعدالة الاجتماعية. وتفاوتت

الجدية فى العمل والصدق فى الرؤية بين تلك القيادات. وسقطت معظم تلك التجارب بطريقة أو بأخرى، ثم إنهار الاتحاد السوفيتى وقد جبل الناس على القطيعة مع المهزوم والإعجاب بالمنتصر. وشاع القول بأن انهيار الاتحاد السوفيتى دفن الاشتراكية نهائيا كما أنه أثبت انتصار الرأسمالية انتصارا مطلقا فلم يبق لنا إلا أن نعوض ما فاتنا بالهرولة نحو أقدام أمريكا وحلف الأطلسي، وواضح أن هذا الموقف أيديولوجى صرف لأنه لا يستند إلى دراسة موضوعية ونقدية جادة لأسباب سقوط النموذج السوفيتى وللأزمات التى تهدد المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. ونكرر مرة أخرى ما كتبناه عدة مرات من أن إقامة نظام رأسمالى متقدم ديمقراطى وبرلمانى فى ظروف اليوم كان يكون مستحيلا. فنشوء انتشار الرأسمالية الغربية ظاهرة تاريخية جرت فى ظروف تاريخية محددة لا يمكن تكرارها. ويكفى فى هذا المقام أن نذكر بأن نجاح الرأسمالية استند بشكل جوهري على نهب أرض جديدة تستوعب الفقراء من أوروبا وتحد بذلك من خطر الأزمات الاقتصادية والقلق الاجتماعى والانقلابات السياسية، وكذلك على استنزاف الفائض الاقتصادى من شعوب المستعمرات فلا يجوز فصل التجربة الرأسمالية الغربية عن ظاهرة استعمال الغرب لمعظم الأقطار غير الأوروبية التى سبقت الثورة الصناعية بقرنين على الأقل وواكبتها. وما زالت عملية الاستنزاف متجددة دون حاجة إلى احتلال أو قهر. فحكومات العالم الثالث تتسابق لاسترضاء واجتذاب من ناضلنا ضدهم باسم استقلال الوطن والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى. بل إن تكوين الرأسمالية فى معظم أقطارنا يختلف جذريا عن تكوين الرأسمالية الغربية التاريخى وما حكمه من قيم. وانقل هنا المقارنة التى عقدها شيخ اقتصادى العالم الثالث راؤول بريش فى آخر كتبه:

(Raul Prebisch: peripheral Capitalism)

فقال : كانت رأسمالية القلب (أى الغربية) طبقة مبدعة، ورأسمالية التخوم مقلدة. وكانت رأسمالية القلب طبقة مدخرة، ورأسمالية التخوم مبددة. وأود أن أضيف أن رأسمالية الغرب كانت متعلمة تعى قيمة الثقافة وتساند المثقفين من علماء وأدباء وفنانين وفلاسفة. أما رأسمالية التخوم فليس لها من ذلك إلا قشور لاتعنى عادة أمور الحياة المادية.